عمل وتنمية

مجلة فصلية تصدر عن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - يناير 2016 «العدد التاسع» - ISSN: 2210-18000

وزراء «الشؤون» العرب يناقشون قضايا الطفولة والإعاقة والتنمية المستدامة

إعلان جاكرتا: تشجيع التعاون للحد من البطالة في منظمة التعاون الإسلامي

اختتام اعمال الدورة 32 لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بالدوحة

وزير العمل القطري في كلمة أمام منظمة العمل الدولية: أوفينا بالتزاماتنا تجاه العمال الوافدين

«التنفيذي» يهنئ الزياني على تجديد تعيينه أميناً عاماً لمجلس التعاون

في هذا العدد

04
اختتام أشغال «التخطيط الاستراتيجي والاستشرافي للسياسات الاجتماعية في الدول العربية»

دعوة لتنفيذ استراتيجية الإعـلام فـي «التنمية الاقتصادية»
06

07
الصديقي: دول التعاون أصبحت لاعـبـاً رئيسياً على مستوى العالم في قضية العمالة

«التنفيذي» يشارك في اجتماعات مجلس إدارة «العمـل الدولية»
08

20
الـحـقـبـانـي: نـحـمـي صاحب العمل والعامل النظامي

الـبـكـري: رؤيـة لإيـجـاد سوق عمل منظم بأيد وطنية منتجة
22

المكتب التنفيذي

مجلة فصلية تصدر عن:
المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

رئيس التحرير:
عقيل أحمد الجاسم

فريق التحرير:
محمود علي حافظ
خليل يعقوب بوهزاع
عدنان رمضان عوض
عيسى خليل الدرازي

هاتف:
+973 17530202

فاكس:
+973 17530753

البريد الإلكتروني:
info@gcclsa.org

صندوق بريد:
26303 ـ المنامة
مملكة البحرين

تدقيق وتصحيح لغوي:
سيد عماد علوي

إخراج وتصميم:
سلفر لاين للإعلانات
+973 33800877

lsso-9.indd 2 12/30/15 10:09 PM

افتتاحية

تتميز القمة الخليجية في دورتها السادسة والثلاثين، والتي أنهت أعمالها، حديثاً، في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، بأنها أول قمة خليجية دورية يترأسها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله، وهو ما أعطى مؤشرات للمراقبين على أن هذه الدورة تحديداً ستخرج بقرارات من شأنها دفع عجلة العمل الخليجي المشترك قدماً إلى الأمام.

كما أن انعقاد الخليجية يأتي في توقيت بالغ الحساسية نظراً لما تمر به البنية الأمنية الدولية من تطورات شديدة الأهمية عمت العالم بأسره وانعكست بصورة مباشرة على الوضع الاقتصادي العالمي، لكن ذلك لم يمنع قادة دول المجلس من التركيز على تعزيز مكتسبات المواطن الخليجي، بل يمكن وصف إعلان الرياض الذي صدر في ختام انعقاد القمة الخليجية بأنه خارطة طريق لتعزيز استفادة المواطن الخليجي من الخطوات التكاملية التي يتبناها المجلس الأعلى.

جاء بيان المجلس الأعلى ليؤكد على سرعة وتيرة إنجاز قرارات المجلس الأعلى، داعياً إلى تسريع إجراءات إنفاذ قرارات المجلس الأعلى، وإجراءات التصديق على الأنظمة والقوانين والاتفاقيات التي يعتمدها المجلس، لضمان إنفاذها في مواعيدها التي يحددها المجلس، وهو ما سيسرّع من استفادة المواطن من الخطوات التكاملية التي يتبناها المجلس الأعلى. كما جاءت قمة الرياض لتؤكد أن الاقتصاد القوي بكل متطلباته هو محرك النمو، وقاطرة الاستثمار وتنمية التجارة البينية الخليجية، وفتح أبواب العمل أمام الطاقات الخليجية، وجذب الاستثمارات، وزيادة إنتاج السلع ورفع كفاية الإنتاجية وتعزيز الجودة النوعية، وتعزيز قدرتها التنافسية، وهو ما يعزز الرؤية الخليجية التي تفتح آفاق المستقبل للأجيال القادمة.

من جهة أخرى، فإنه من الجدير أن نشير إلى توجيه المجلس الأعلى بأن تقوم الأمانة العامة بتشكيل لجنة من المختصين والمفكرين من أبناء دول المجلس لاقتراح مرئيات للوصول إلى المواطنة الاقتصادية الكاملة، سعياً من المجلس إلى تحقيق المواطنة الاقتصادية الكاملة، آخذاً في الحسبان متطلبات واحتياجات التنمية المستدامة في دول المجلس، ورفع تنافسية القوى العاملة الوطنية. حيث إن هذه الإشارة تعطي دلالات واضحة على أن المجلس الأعلى ينظر عن قرب لتعزيز منظومة التنمية المستدامة الخليجية، ولا يمكن إغفال رمزية إشارة المجلس الأعلى لفئة الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث أصدر المجلس قراره بأن تتولى الأمانة العامة العمل على تحقيق التكامل في هذا المجال بين دول المجلس، واستكمال منظومة الإجراءات والتشريعات اللازمة لذلك، بهدف تعزيز وتنسيق جهود دول المجلس في مجال حماية ذوي الاحتياجات الخاصة، وهو ما يجسد اهتمام المجلس بهذه الفئة وحرصه الدائم على أن تكون حاضرة في البرامج والاستراتيجيات التنموية الخليجية كافة.

وعن مجال العمل التطوعي، فقد قرر المجلس بأن تقوم الأمانة العامة بوضع الآليات اللازمة لتنسيق الجهود اللازمة لتشجيع العمل التطوعي في دول المجلس.

على صعيد ذي صلة، فقد أكد المجلس مجدداً على وحدة العمل الخليجي المشترك، فشملت قراراته تعزيز قدرات وإمكانات الأمانة العامة لمجلس التعاون على تنفيذ المهمات الموكلة إليها، وقرر وضع المؤسسات والمنظمات والمكاتب الخليجية كافة تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون، وبإشراف المجلس الوزاري واللجان الوزارية المختصة المسؤولة عن نشاط المؤسسة أو المنظمة أو المكتب الخليجي، وهو ما سيساعد كذلك على ترشيد الإنفاق وتفادي الازدواجية، وضمان اتساق عمل المنظمات الخليجية والتنسيق بينها، واندماجها في العمل الخليجي المشترك.

إن مسيرة مجلس التعاون حافلة، بلا شك، بالإنجازات والمكتسبات التي أعطت المواطن الخليجي ما لم توفره الكيانات الاتحادية الأخرى، وهو إن دل فإنه يدل صراحة على وحدة البيت الخليجي وتماسكه، ووحدة الرؤى التي تسير بـ «محمل» المجلس نحو ميناء الرخاء رغماً عن العواصف الاقتصادية التي اشتدت رياحها. فببصيرة قادة دول المجلس فإننا نسير بثبات نحو المستقبل الموعود.

عقيل الجاسم

Isso-9.indd 3 12/30/15 10:09 PM

اختتام أشغال ندوة «التخطيط الاستراتيجي والاستشرافي للسياسات الاجتماعية في الدول العربية»

اختتمت أشغال الندوة العربية حول «التخطيط الاستراتيجي والاستشرافي للسياسات الاجتماعية في الدول العربية»، والتي تنظمها وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي ١٠ و١١ نوفمبر ٢٠١٥.

وشهدت الندوة مشاركة مدير إدارة الشؤون الاجتماعية بالمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الدكتور صالح الغضوري، والخبير في الإدارة الأستاذ محمود بوجيري.

مسؤولية مشتركة

وأكد المشاركون أن هذه الندوة أتاحت الفرصة أمام الدول العربية لتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب والنقاش حولها، مذكرين بأن وزارة الشؤون الاجتماعية انطلقت في إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية بما يضمن العيش الكريم لكل التونسيين.

وأوضح المشاركون أن تطوير السياسات الاجتماعية بالدول العربية هو مسؤولية مشتركة بين الحكومات والمنظمات ومكونات المجتمع المدني، باعتبار أن مصلحة ومصير الدول العربية قاسم مشترك بينها، وذلك دعماً لأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة خلال سنة ٢٠١٥.

وخلصت الندوة إلى توصيات عدة أهمها سترفع لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والتي تتمثل أساساً في اعتماد مقاربة حقوقية في السياسات الاجتماعية بالبلدان العربية والاهتمام بالتنمية والحماية الاجتماعية ومزيد إثراء التجارب بين البلدان والاهتمام بتطوير المؤسسات البحثية لتقييم البرامج الاجتماعية.

توجه لتخطيط السياسات الاجتماعية

وكان وزير الشؤون الاجتماعية أحمد عمّار الينباعي قد افتتح الندوة العربية حول «التخطيط الاستراتيجي والاستشرافي للسياسات الاجتماعية في الدول العربية»، التي تنظمها وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال يومي ١٠ و١١ نوفمبر ٢٠١٥.

وأكّد الينباعي، في الكلمة التي ألقاها بالمناسبة، أن اختيار جامعة الدول العربية لمثل هذا الموضوع يعكس التوجّه الجديد لها في مجال تخطيط السياسات الاجتماعية في ظلّ التحولات العميقة والمتسارعة التي يشهدها عالمنا اليوم، مشيراً إلى أنّ الهدف من هذا التوجّه هو اعتماد الاستشراف واليقظة الاستراتيجية والمعالجة الاستباقية للظواهر الاجتماعية في إطار مسار تشاركي بما يضمن نجاعة وفاعلية أكبر للبرامج والسياسات الاجتماعية.

ومن جهته أكّد مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية بجامعة الدول العربية، طارق نبيل النابلسي، أنّ الهدف من تنظيم هذه الندوة هو وضع تصوّر للتخطيط الاستراتيجي والاستشرافي للسياسات الاجتماعية في الدول العربية يأخذ في الاعتبار أسباب الحراك الاجتماعي والتطورات العالمية ومتطلبات المواطن بما يحقّق أمنه وسلامه الاجتماعيين ويجعله عنصراً فاعلاً في المسيرة التنموية.

العمل كمنظومة واحدة

وأشار إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الدول الأعضاء واختلاف إمكاناتها وقدراتها على تحقيق التنمية المستدامة داعياً إلى العمل كمنظومة واحدة بتنسيق وتناغم بما يمكّن من الاستفادة مما لدى المنطقة من إمكانات بشرية واقتصادية وبنى تحتية لتوظيفها بشكل إيجابي قصد ضمان العيش الكريم للمواطن العربي ويضع المنطقة العربية في المكانة الدولية التي تستحق كأحد أهمّ الأقاليم في العالم.

وأكّد المستشار القانوني لوزارة الشؤون الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحّدة، السيّد علي حسن السيّد، في الكلمة التي ألقاها باسم الوفود العربية المشاركة، أنّ تجارب الدول الأعضاء التي سيتمّ تقديمها خلال هذه الندوة ستمثّل فرصة مهمّة لتبادل الآراء والخبرات بهدف تحسين السياسات الاجتماعية في الدول العربية حتّى يشعر المواطن بالجهد الذي يبذل من أجله من قبل متخّذي القرار.

lsso-9.indd 4 12/30/15 10:09 PM

إعلان جاكرتا: تشجيع التعاون للحد من البطالة في «التعاون الإسلامي»

أوصى المؤتمر الثالث لوزراء عمل دول منظمة التعاون الإسلامي، الذي اختتم أعماله في جاكرتا في نوفمبر ٢٠١٥، بتشجيع التعاون للحد من البطالة في الدول الأعضاء، عبر حزمة من البرامج والسياسات لرفع مستوى القدرات وتأصيل المهارات بين الكوادر العاملة في الوطن الإسلامي، إضافة إلى دعوة مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية (مركز أنقرة) إلى صياغة مقترح استراتيجية لسوق العمل تعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء، على أن يتم تقديمها للمؤتمر الإسلامي في دورته المقبلة.

وشارك المكتب التنفيذي في أعمال المؤتمر بوفد يرأسه مدير عام المكتب الأستاذ عقيل الجاسم يرافقه القائم بأعمال مدير إدارة الشؤون العمالية الأستاذ علي فيصل ومدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بالإنابة الأستاذ عدنان رمضان.

وأشاد المجتمعون بتجارب عدد من دول المنظمة، جاءت من بينها المملكة العربية السعودية، وذلك نظير إجراءاتها وسياساتها العملية في مواجهة تحديات توظيف الشباب من الجنسين ومكافحة البطالة.

واشتملت التوصيات التي جاءت تحت ما يسمى «إعلان جاكرتا»، على زيادة تعزيز حماية العمال داخل بلدان المنظمة بما في ذلك توفير الحماية الاجتماعية لهم عن طريق القوانين والأنظمة الوطنية ذات الصلة، فضلاً عن تشجيع المبادئ والممارسات الدولية في مجال العمل لحماية العمال، في حين أوصى المشاركون بأهمية تنفيذ السلامة والصحة المهنية للعمال وتشجيع تبادل الخبرات والمهارات المعرفية.

وأقر مؤتمر إعلان جاكرتا الذي جاء بعنوان «تعميم مراعاة تشغيل الشباب والسلامة والصحة المهنية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي»، ضرورة دعم الجهود بهدف خفض رسوم تحويلات العمالة، فضلاً عن تشجيع سياسات تعظيم المنافع وتقليص مخاطر الهجرة من أجل العمل.

وطرح «إعلان جاكرتا» أهمية إزالة أي عوائق محددة للعمل، آملاً في تحسين الظروف وتقليص العراقيل التي تواجه الشباب والنساء والأشخاص المعوقين بإيجاد عمل كريم والحفاظ عليه.

وأكد المجتمعون على صياغة البرنامج التنفيذي لإطار منظمة التعاون الإسلامي في القضايا المتصلة بالعمل والحماية الاجتماعية، وذلك عبر تبادل المعلومات وإجراء بحوث ودراسات مشتركة، إضافة إلى عقد حلقات دراسية وندوات حول سوق العمل، لدعم إنشاء منتدى البحوث والدراسات حول المفاهيم والممارسات الإسلامية الخاصة بقضايا العمل.

«التنفيذي» يهنئ الزياني على تجديد تعيينه أميناً عاماً لمجلس التعاون

هنأ مدير عام المكتب التنفيذي عقيل الجاسم معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني بمناسبة تجديد تعيينه أميناً عاماً لمجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات أخرى.

وجاء في البيان الختامي عقب اختتام أعمال الدورة الـ ٣٦ لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، بأنه تقرر تجديد تعيين الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني أميناً عاماً لمجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات أخرى على أن تبدأ من الأول من أبريل المقبل ٢٠١٦.

وأشار البيان إلى أن تجديد تعيين الزياني أميناً عاماً للمجلس يأتي تقديراً للجهود الكبيرة التي يبذلها، وإسهامه الفعال في تعزيز مسيرة المجلس.

lsso-9.indd 5 12/30/15 10:09 PM

دعوة لتنفيذ استراتيجية الإعلام في «التنمية الاقتصادية»

أوصت ندوة منظمة العمل العربية، والتي ناقشت «الاستراتيجية العربية للإعلام في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا العمل»، على مدار ثلاثة أيام، وبحضور ١٦ وفداً من الدول العربية، برئاسة فايز المطيري، على إحالة الاستراتيجية العربية للإعلام والاتصال في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقضايا العمل لقطاع الإعلام والاتصال بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية –الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب – لاتخاذ ما يلزم بشأن إحالتها لمجلس وزراء الإعلام العرب لعرضها خلال دورته المقبلة، والتي ستعقد في شهر مايو ٢٠١٦ في بيروت.

وأكدت التوصيات، على دعوة أطراف الإنتاج في الدول العربية للتفاعل الإيجابي مع المنظمة لضمان تنفيذ أنشطة وبرامج الاستراتيجية العربية للإعلام والاتصال في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقضايا العمل التي تساهم في بناء اقتصاد عربي قوي والموافقة على خطة العمل، والأنشطة المقدمة من منظمة العمل العربية للعام ٢٠١٦، وخطة العمل المقترحة للعامين ٢٠١٧ – ٢٠١٨ التي سترفع لمؤتمر العمل العربي المقبل في دورته الـ٤٣ للعام ٢٠١٦.

كما دعت «الندوة» من خلال توصياتها إلى ربط الاستراتيجية العربية للإعلام بالأهداف الإنمائية للألفية لما بعد العام ٢٠١٥ الصادر عن الأمم المتحدة، وتثمين جهود منظمة العمل العربية في الاهتمام بجانب الإعلام التنموي على مستوى الوطن العربي، والذي نتج عنه إطلاق الاستراتيجية العربية للإعلام، والتي سوف تساهم في توحيد الرؤى بين أجهزة الإعلام العربية بما يخدم القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية في المنطقة العربية.

يشار إلى أن المكتب التنفيذي شارك في الندوة عبر مديره العام السيد عقيل الجاسم، والسادة علي فيصل وعدنان رمضان.

يذكر أن الندوة قد حظيت بحضور رفيع المستوى في الجلسة الافتتاحية، حيث شارك فيها كل وزير القوى العاملة، جمال سرور، وزير العمل والشئون الاجتماعية الليبي الدكتور مسعود محمد بالقاسم، والأمين العام المساعد رئيس قطاع الإعلام والاتصال بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية الدكتورة السفيرة هيفاء أبوغزالة، والمدير العام لمنظمة العمل العربية فايز علي المطيري، ورئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر جبالي المراغي، وبمشاركة مستشار رئيس اتحاد الإذاعة

الدعاس: نحرص على بناء قواعد بيانية لسوق خليجي مشترك

شددت الوكيل المساعد لقطاع العمل الإحصائي في الإدارة المركزية للإحصاء، منى الدعاس، حرص الإدارة على الشراكة مع المراكز الإحصائية في دول مجلس التعاون الخليجي بهدف مساندة المركز الإحصائي الخليجي في بناء قواعد وبيانات إحصائية خليجية مشتركة، بهدف الوصول إلى سوق خليجي مشترك، وهو ما يحتاج إلى تعزيز العمل المشترك وتبادل الخبرات والعمل، على أن تكون هذه البيانات تقوم على تصانيف متسقة وبيانات موحدة، ما يحقق الوحدة الخليجية على مختلف المستويات.

وجاء كلام الدعاس خلال تكريم المشاركين في «الورشة الفنية لمعايير منظمة العمل الدولية»، والتي أقامتها الإدارة المركزية للإحصاء بالتعاون مع مركز الإحصاء الخليجي، ومشاركة الأجهزة الإحصائية لدول مجلس التعاون الخليجي، والهيئة العامة للقوى العاملة في الكويت.

وفي كلمتها، قالت الخبيرة في المركز الإحصائي الخليجي، بتول عبيد، إن تطوير العمل الإحصائي يحتاج إلى تضافر جهود المعنيين وإدارات الإحصاء الخليجية، آملة في أن يحقق ذلك الوصول إلى إحصاءات عمل موحّدة ومنسّقة في العام ٢٠٢٠.

منى الدعاس متحدثة في ختام الورشة

lsso-9.indd 6 12/30/15 10:09 PM

في ورقة قدمها المكتب التنفيذي
حول «الوافدة» وأوضاعها.. الصديقي:

دول التعاون أصبحت لاعباً رئيسياً على مستوى العالم في قضية العمالة

قال الباحث القانوني في إدارة الشؤون العمالية بالمكتب التنفيذي، القائم بأعمال مدير الإدارة، الأستاذ علي فيصل الصديقي، إن «دول مجلس التعاون أصبحت تقوم بدور لاعب رئيسي من كبار اللاعبين على مستوى العالم في قضية العمالة وتنقلها»، لافتاً إلى أن بإمكانها أن تدفع بالتنمية على مستوى العالم قدماً إلى الأمام، وأن تساعد في المحافظة على معدلات عالمية مهمة.

وأشار الصديقي – خلال ورشة عمل حول «العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون وأوضاعها»، نظمتها الأمانة العامة لمجلس التعاون في الرياض خلال ٢٤– ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥ – إلى المردود التنموي لانتقال العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون على البلدان التي يأتون منها.

وأضاف الصديقي في ورقة عمل بعنوان «الأثر الاقتصادي للعمالة الوافدة على دولهم»: «ينبغي الاعتراف بالدور الذي تقوم به دول مجلس التعاون في تحقيق تنمية اقتصادية كبيرة للدول المرسلة، للأفراد والأسر والمجتمع، من خلال التحويلات المالية والتهيئة للقيام بالاستثمار، وكذلك في بناء قدرات فردية عبر زيادة الأجور وتراكم خبرات للعاملين الوافدين، أو من خلال تحسين أوضاع أسرهم وتمكينهم من العمل الإنتاجي والانخراط في التعليم وتحسين مستوياته، أو حتى على المجتمع والدولة ككل عبر تهيئة فرص عمل وخفض معدلات البطالة، والمساهمة في الاستقرار الاقتصادي وتأسيس البنية التحتية، إضافة إلى إسهامات تتعلق بخفض التضخم السكاني والتحديث الثقافي والتحضر».

آثار عكسية

وأوضح الصديقي أن «الكثير من الدراسات التي تم إعدادها في دول مجلس التعاون تشير إلى آثار عكسيّة كبيرة أصابت وتصيب دول مجلس التعاون، من جراء الاعتماد على استقدام العمالة الوافدة، وتتسم تلك الآثار بدورها الاقتصادي والاجتماعي، ومن بينها – بل أبرزها – تفاقم مشكلة البطالة في صفوف مواطني دول مجلس التعاون، واعتماد القطاع الخاص على الأيدي العاملة الرخيصة من الأجانب من جهة، ومن جهة أخرى إعاقة برامج تنمية الموارد البشرية الخليجية في ظل تزايد العمال الوافدين وإغراق السوق بعمالة ذات أجور متدنية، فضلاً عن تزايد الضغوط الدولية على دول مجلس التعاون للعمل على زيادة حقوق العمالة وتحسين أوضاعها، وهو ما أفرز ما يمكن أن نطلق عليه كلفة «حقوقية» مقابل الحفاظ على السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة في دول المجلس إزاء ذلك».

واعترف الصديقي، من جانب آخر، بقلة الدراسات التي تتعلق بالآثار التنموية والاقتصادية الإيجابية لعملية استقدام العمالة وانتقالها من بلادها إلى بلاد أخرى، خاصة على تلك البلدان التي تأتي منها العمالة، وأن هذا الأمر قد يعود إلى شح المعلومات المتعلقة بالأوضاع التنموية في تلك البلاد، أو ربما وجودها بلغات مختلفة، وهو ما يستدعي العمل على إبراز الدور الذي تلعبه دول مجلس التعاون في هذا السياق».

دور تنموي لمجلس التعاون

ودعا الصديقي إلى ضرورة العمل على الترويج الإعلامي اللازم لهذا الدور الإيجابي، لكشف الأدوار التي تقوم بها دول مجلس التعاون في القضايا التنموية في بلدان المنشأ في موضوعات معالجة قضايا البطالة، معالجة قضايا اجتماعية واقتصادية ومالية، معالجة مشكلات سكّانية وغيرها من مشكلات، والعمل على ترشيد استخدام عمالة الأطفال دون السن القانونية وتحسين مستويات التعليم.

كما دعا إلى القيام بمزيد من البحوث والدراسات الخاصة بتحديد الآثار الاقتصادية المتبادلة بين دول الإرسال والاستقبال، من وجهة اقتصادية أو اجتماعية.

أهمية معلومات سوق العمل

وأشار إلى أن المطلوب لغرض إعداد دراسات حول تلك الموضوعات، بيانات دقيقة حول العمال الوافدين بدول مجلس التعاون، فضلاً عن إمكانية أن يُطلب من كل عامل وافد – وفق رأي البعض – يأتي لاستخراج بطاقة هوية في دول المجلس، أن يقوم بملء استمارة تمثل في حقيقتها استطلاع رأي يتضمن أسئلة دقيقة حول الأوضاع التي يعيشها في بلده الأصلي قبل رحلته، ومن ثم بعد رحلته للعمل بدول مجلس التعاون، وعبر تحديث مستمر للبيانات عن الأوضاع المعيشية ومستويات الدخل والمستوى التعليمي لأفراد أسرته، مع أهمية نشر جزء من هذه البيانات لأغراض البحث العلمي.

كما قال الصديقي: «قد عبّر بعض الباحثين عن ذلك تعبيراً دقيقاً عندما قيل إن الإدارة السديدة لأسواق العمل تحتاج إلى معلومات سوق عمل كحاجة الإنسان إلى الأوكسجين، إذ عندما يتعلق الأمر بمعلومات سوق العمل فإنه من غير المهم أن تكون تلك المعلومات مصدر رضا للناس أو عدم رضا، فالأهم هي وجود معلومات جدّية»، لافتاً إلى أنه «يجب عدم الاقتصار على المعلومات الخاصة بالقطاعات والبطالة وغيرها من أنماط المعلومات المتعارف عليها، بل يتعدى ذلك إلى معلومات أكثر دقة تتناول الأوضاع الشخصية وحصر أصول العمال الوافدين وأوضاعهم المعيشية، كي يتسنّى إجراء دراسات دقيقة حول الأثر التنموي لهذه العمالة على دولهم واقتصاداتهم».

lsso-9.indd 7 12/30/15 10:09 PM

ورشة منظمة العمل العربية تدعو إلى بناء نظم حماية متكاملة للحد من عمل الأطفال

اختتمت فعاليات ورشة العمل الإقليمية حول «سياسات الحد من عمل الأطفال»، التي نظمتها منظمة العمل العربية بالتعاون مع المجلس العربي للطفولة والتنمية وبرنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند» واستمرت على مدى يومين بمدينة شرم الشيخ.

مشاركة عربية

وشارك في أعمال الورشة ٤٠ مشاركاً من ٩ دول عربية (مصر، الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، فلسطين، ولبنان) يمثلون وزارات العمل العربية، ومنظمات أصحاب الأعمال، ومنظمات العمال، والمكتب التنفيذي لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول الخليج العربي، ومسؤولي الطفولة في الدول العربية، وعدد من المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة، والصحافة والإعلام.

وأكد المشاركون في توصياتهم، أنه اعتمادًا على جملة القيم والمبادئ والأهداف التي تضمنتها اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها، والمواثيق والاتفاقيات الدولية والعربية المعنية، خاصة الاتفاقيات ١٣٨ بشأن الحد الأدنى للاستخدام، والاتفاقية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، فيجب على الدول العربية التي لم تصادق بعد للتصديق على الاتفاقيات العربية المتعلقة بهذا الشأن، خاصة الاتفاقية رقم ١٨ لسنة ١٩٩٦ بشأن تشغيل الأحداث وتطبيق أحكامها باعتبارها خطوة مهمة في سبيل الحد من هذه الظاهرة.

بناء نظام حماية متكامل

ودعا المشاركون الدول العربية إلى بناء نظم حماية متكاملة للأطفال بما في ذلك الأطفال العاملون من خلال اتخاذ تدابير إلزامية تعتمد على النهج الحقوقي المتكامل وتقوم على وضع السياسات ونظم الحماية الاجتماعية وسن وتفعيل التشريعات وتوفير الخدمات والرصد وتنمية القدرات البشرية وبناء الشراكات.

وأوصى المشاركون بتوفير الدعم لإجراء البحوث والدراسات حول ظاهرة عمل الأطفال واتجاهاتها، مع التركيز على توفير الإحصاءات الدقيقة عن حجم الظاهرة وأسبابها والآثار المترتبة عليها، وتفعيل وتكامل دور الهيئات والجهات المعنية بما فيها أطراف الإنتاج الثلاثة ومؤسسات المجتمع المدني لتصبح قادرة على التعامل الإيجابي مع ظاهرة عمل الأطفال.

وأشاروا إلى أهمية تفعيل دور المرصد الإعلامي لحقوق الطفل العربي في رصد ومتابعة وتحليل الأداء الإعلامي لقضايا حقوق الطفل بما في ذلك قضايا عمل الأطفال، والعمل على تنمية قدرات الإعلاميين وتمكينهم، بهدف تقويم وترشيد الأداء

«التنفيذي» يشارك في اجتماعات مجلس إدارة «العمـــ

شارك وفد المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعات الدورة (٣٢٥) لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية، المنعقدة في جنيف بسويسرا خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥.

وقد تناولت الدورة مجموعة من المسائل المهمة التي تمس الجوانب القانونية والفنية والإدارية والمالية المتعلقة بتحقيق أهداف منظمة العمل الدولية في مجالات التوظيف والتأهيل المهني، والحماية الاجتماعية ،والحوار الاجتماعي، وترسيخ معايير العمل الدولية، فضلاً عن آليات وسبل تطوير برامج التعاون الفني مع الدول الأعضاء لتحقيق مصالح أطراف الإنتاج الثلاثة على نحو أفضل.

وعلى هامش اجتماعات مجلس إدارة المنظمة، التقى مدير عام المكتب التنفيذي، عقيل الجاسم، بمدير عام منظمة العمل الدولية جي رايدر، حيث أكد الجاسم حرص دول مجلس التعاون على تطوير بيئة العمل، مشيراً إلى أن مثل هذه القضايا تحتاج إلى الوقت لتنفيذها.

من جهته، أكد رايدر أن المنظمة حريصة على توفير كافة أشكال الدعم للجهات المنضوية تحت المنظمة وتقديم المساعدة الفنية لمساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها.

كما التقى الجاسم رئيس البعثة الدائمة لمملكة البحرين لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف، الدكتور يوسف عبدالكريم بوجيري،

lsso-9.indd 8 12/30/15 10:09 PM

الإعلامي ليتوافق مع النهج الحقوقي والتنموي، ويلتزم بالمبادئ المهنية، ويسهم في دعم ومناصرة قضايا الطفولة العربية.

حملات اعلامة

وأكدوا أهمية وضع قضايا عمل الأطفال بعناصرها المختلفة في قائمة أجندة اهتمامات الإعلام العربي، من خلال تبني الحملات الإعلامية المتكاملة والهادفة في مختلف وسائل الإعلام بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي، لتقديم الرسائل الإعلامية التي تعالج القضية من جوانبها المختلفة، وفق قوالب ومضامين متنوعة وجاذبة.

وطالبوا بالعمل على تطبيق وتطوير وتفعيل القوانين والتشريعات والمواثيق والمعاهدات الإقليمية والدولية ذات العلاقة، بما يدعم دور منظمات حقوق الأطفال والمؤسسات النقابية العمالية في الرقابة والمتابعة والتفتيش لتوفير الرعاية والتأهيل والحماية للأطفال العاملين وتجنيبهم الأخطار.

وأكدوا على الاهتمام بتطوير نظم الضمان الاجتماعي للأسر الفقيرة وتفعيل نظام تأمين البطالة ونظم الإعانات العائلية وتطوير نظم قروض المشاريع الصغيرة، بما يضمن توفير الدعم الفني والمادي للأسر الفقيرة، لتمكين أبنائهم من متابعة الدراسة وعدم الدفع بهم إلى سوق العمل في سن مبكرة، والعمل على إدماج حقوق الطفل ضمن مقررات المراحل التعليمية المختلفة، للتوعية بالمخاطر التي يتعرض لها الأطفال، خاصة العاملين منهم.

الاهتمام بقضايا الاطفال

وجاءت هذه الورشة في إطار الاهتمام بقضية عمل الأطفال باعتبارها من قضايا الحقوق الأساسية التي يجب التركيز عليها ومحاولة إيجاد الحلول لها من خلال تبنّي سياسات فاعلة للحد منها، خاصة أنها قد شهدت تزايدًا ملحوظًا في أعدادها في المنطقة العربية خلال الآونة الأخيرة، بسبب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والتحولات السياسية والصراعات المسلحة.

توفير الرعاية للأطفال

واستهدفت الندوة بحث كافة الجوانب المرتبطة بهذه الظاهرة والتعرف على الخطوات التي تسير عليها الدول والجهود التي تبذل سعياً نحو تطبيق سياسات متكاملة تقوم على ضرورة توفير الرعاية اللازمة للأطفال الذين أجبرتهم الظروف الاقتصادية على العمل وحمايتهم من الأضرار المحتملة التي تؤثر على نموهم الروحي والجسدي والذهني والنفسي، وتطوير التشريعات العربية بما يكفل حماية الأطفال من أشكال الاستغلال الاقتصادي كافة، وتحديد سن أدنى للالتحاق با لعمل ، و فر ض عقو با ت على التشغيل غير المشروع لهم، والوقوف على الدور المتنامي لمؤسسات المجتمع المدني في الحد من عمل الأطفال، وكذلك التعرف على دور الإعلام في الترويج لسياسات الحد من عمل الأطفال.

ـــــل الدولية»

الذي ألقى كلمة دول مجلس التعاون أمام مجلس إدارة المنظمة أعلن من خلالها تأييد دول المجلس للإجراءات الجادة التي قامت بها دولة قطر في سبيل التزامها باتفاقيات العمل الدولية التي صادقت عليها، ومطالبتها بشطب الشكوى المقدمة من مجموعة من العمال ضد دولة قطر الشقيقة من جدول أعمال المجلس حول مخالفة الاتفاقية الدولية رقم (٢٩) بشأن العمل الجبري، والاتفاقية رقم (٨١) بشأن تفتيش العمل.

lsso-9.indd 9 12/30/15 10:09 PM

اختتام اعمال الدورة 32 لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بالدوحة

الانتماء والهوية والمواطنة من المواضيع الأكثر إلحاحاً

قال وزير العمل والشؤون الاجتماعية في قطر، رئيس الدورة الحالية للمجلس، الدكتور عبدالله بن صالح الخليفي، في كلمته الافتتاحية لأعمال اجتماع الدورة الثانية والثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إن «قضية الانتماء والهوية والمواطنة (في دول مجلس التعاون) من المواضيع الأكثر إلحاحاً، وذلك لما يمكن أن تحدثه من تأثير عميق بعيد المدى في قطاعات واسعة من مجتمعاتنا».

وأضاف الخليفي أن «مواضيع الطفل والأسرة تشكل محور اهتمامنا فما يجري من حولنا لابد أن يترك آثاره في الطفولة وفي الأسرة وتماسكها وقيمها»، وهو ما تم الالتفات إليه باكراً «وسعينا معاً لمواجهته عبر وضع الطفل والأسرة على قائمة الأولويات في كل اجتماعات المجلس».

وأكد أن السعي المتواصل والجاد للمجلس أتى بنتائج إيجابية انعكست على أوضاع المجتمعات الخليجية ومكوناتها المختلفة. وقال «لقد سعينا ولانزال بشكل ثابت ومستمر إلى تحديث تشريعاتنا الاجتماعية ومراجعتها من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية وإيجاد بيئة مجتمعية أكثر عدالة ومراعاة للشرائح الضعيفة والمهمشة، والتي تحتاج إلى المساعدة عبر تمكينها من جهة وتوفير متطلبات حمايتها وتطوير جودة الخدمات المقدمة لها من جهة أخرى».

وذكر أن «جدول أعمال الاجتماع زاخر بالموضوعات المهمة التي تساهم في الحد من التداعيات والتأثيرات السلبية المحتملة للأحداث التي تدور حولنا وتساهم في الوقت ذاته في الحفاظ على المكتسبات الخليجية وحمايتها من أي تأثيرات تهدد تماسكها».

تكريم المشروعات الرائدة

وشدد الخليفي على أن ذلك يتطلب النظر فيما هو مطروح على جدول أعمال الدورة الـ٣٢ لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لاتخاذ القرارات المناسبة حيالها، مشيراً إلى أن القضايا المطروحة للبحث بعضها مرتبط بمتابعة موضوعات مستمرة، والآخر مستجد، فضلاً عن الموضوعات المقترحة من الدول الأعضاء، والتي من شأنها أن «تسهم في تطور مجتمعاتنا إنفاذاً لقرارات وتوجيهات قادة دول المجلس».

وقام الخليفي خلال الحفل بتكريم المشروعات الرائدة والمؤسسات في القطاع التطوعي والخاص بدول مجلس التعاون الخليجي في مجال العمل الاجتماعي.

وتقدم سعادته بالتهنئة للذين تم تكريمهم من المجلس لعظم إسهاماتهم في مجال الخدمة الاجتماعية التي كان لها أكبر الأثر في محيطها الاجتماعي الخليجي، وقال «إن هذا ما نطمح لرؤيته وما نسعى إلى تشجيعه عبر دعم هذه المبادرات والرفع من شأنها»، مقدماً شكره لهم ولجهودهم الخيرة وعطائهم المستمر والمتواصل من أجل رفعة وتقدم أوطانهم وأفراد مجتمعاتهم.

يشار إلى أن التكريم يأتي استمراراً للجهود الرامية إلى تعزيز مبادئ المسؤولية المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة، وتأكيداً على عمق الاهتمام الذي يوليه مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتحقيق الشراكة الاجتماعية بين الدولة بمؤسساتها المختلفة، وبين مؤسسات القطاع الأهلي التطوعي والقطاع التجاري

lsso-9.indd 10 12/30/15 10:09 PM

الخاص وفق مبدأ المسؤولية الاجتماعية لجميع الأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة.

بدورها، قدمت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت، رئيس الدورة السابقة للمجلس، هند صبيح الصبيح، كلمة في الجلسة الافتتاحية رفعت خلالها أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، وإلى حكومته الرشيدة وشعب قطر المضياف. كما توجهت بالشكر والتقدير إلى وزير العمل والشؤون الاجتماعية القطري، سعادة الدكتور عبدالله بن صالح الخليفي، على الجهود والقدرات المتميزة التي شهدتها الدورة الحالية للمجلس.

وأشارت الصبيح إلى أن جدول أعمال هذه الدورة حافل بعدد من الموضوعات المهمة في المجال الاجتماعي، مشددة على قدرة المجلس على اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها ومتابعة تنفيذها وضمان تطبيقها بما يضمن تحقيق غاياتها المنشودة التي تعود بالخير على الشعوب الخليجية.

دليل قياس الاسهام

ونوهت بأن من أبرز هذه الموضوعات تقرير حول الإطار العام لقياس مؤشرات الجودة في مجال الرعاية الاجتماعية بدول مجلس التعاون فيما يتعلق بالبرامج المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة بالرعاية الاجتماعية، وتقرير الإعاقة وقضاياها، وكذلك التقرير بشأن التعاونيات، فضلاً عن مشروع دليل لقياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون.

وأوضحت الصبيح أن هذا الاجتماع يأتي في مرحلة في غاية الأهمية والخطورة إزاء المخاطر الاجتماعية التي تحيط بدول المجلس، خاصة فيما يتعلق بقضية الإرهاب، مؤكدة رغبة المجلس الصادقة في مناقشة أبرز المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات والمتعلقة بقضايا الانتماء والهوية والمواطنة، والتي تشكل في مضمونها الحصن الاجتماعي الأول ضد تلك المخاطر الاجتماعية المحتملة على دول مجلس التعاون، وعلى وجه التحديد في موضوعات مكافحة الإرهاب والعنف والتطرف.

وأشارت إلى أن دراسة المواطنة الاجتماعية من جانبها القانوني تشكل أهمية لما تورده من نقاط يجب الالتفات لها، إضافة إلى أهمية تعزيز صلات العمل الخليجي الاجتماعي المشترك عن طريق التنسيق بين دول المجلس في المؤتمرات والمحافل الدولية والعربية، بغية الخروج بمواقف موحدة تعبر عن ثقافة وأسس المجتمعات العربية الخليجية.

ولفتت إلى أن هذا الاجتماع ما هو إلا استكمال للجهود التي سبقت في مسيرة العمل الخليجي المشترك في جميع مجالاته، ومنها المجال الاجتماعي من أجل بناء وصياغة مستقبل أفضل للشعوب الخليجية.

نجاحات العمل الاجتماعي

من جهته، ألقى الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لمجلس التعاون، عبدالله بن جمعة الشبلي، كلمة الأمانة العامة، والتي قال فيها: «يشرفني في هذا الحفل الكريم أن أرفع أسمى آيات التهاني إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر – رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى لدعمه ورعايته الكريمة لمسيرة العمل الخليجي المشترك».

وأشاد الشبلي بدعم أصحاب السعادة وزراء الشؤون الاجتماعية بدول المجلس المتواصل لمسيرة التعاون والترابط بين دول المجلس، مشيراً إلى النجاحات التي تحققت في مجالات العمل الاجتماعي، والتي تسجل ضمن مسيرة الخير والبناء للعمل الخليجي المشترك. وأوضح أن اجتماعات الدورة الحالية تأتي استكمالاً لما تم إنجازه وإقراره من مشروعات وبرامج عمل مشتركة خلال الاجتماعات السابقة، وقال «نتطلع للمضي قدماً نحو تحقيق الأهداف النبيلة لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس الرامية إلى توفير أقصى سبل الراحة والطمأنينة الاجتماعية لمواطني دول المجلس».

وحول حفل التكريم، قال الشبلي: «نحتفل اليوم لنكمل مسيرة التكريم لعدد من رواد العمل الاجتماعي في مؤسسات القطاع الأهلي التطوعي والقطاع الخاص التجاري بدول المجلس»، موضحاً أنهم أسهموا بشكل كبير في دعم برامج العمل الاجتماعي، مبيناً أنهم كانت لهم بصمة مميزة لما قدموه من جهود مباركة.

وأضاف: «نتطلع إلى المضي قدماً في هذا الاتجاه، وأن نجد في كل عام تنافساً أكبر وأوسع للمؤسسات والشركات الرائدة في العمل الاجتماعي».

تحقيق التنمية المستدامة

بدوره، قال مدير عام المكتب التنفيذي للدورة «٣٢» لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عقيل أحمد الجاسم: «إنه لا يخفى حجم التحولات المتسارعة التي تمر بها منطقتنا العربية، وما نتج عنها من تأثيرات سياسية واجتماعية واقتصادية ألقت بظلالها على مجتمعاتنا العربية في دول مجلس التعاون، وفرضت علينا تحديات جديدة يجب مواجهتها بأكبر قدر من المسؤولية مستندين في ذلك على قيمنا العربية والإسلامية الأصلية وفي الوقت ذاته على العالم بمختلف ثقافاته وتوجهاته، وإدراكاً منا في دعم مبادئ الشورى والمشاركة والديمقراطية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال والارتقاء بمجتمعاتنا الخليجية ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً».

ولفت الجاسم إلى «دور المجلس في ملامسة المشاكل والقضايا الاجتماعية التي تطرأ على المجتمعات الخليجية، والعمل وفق توجيهات أصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة دول المجلس، لإيجاد الحلول المستدامة لها، وفي الوقت ذاته تطوير ما لدينا من إمكانيات وقدرات نستطيع من خلالها مواجهة التحديات، في إطار العمل الخليجي المشترك الذي يأخذ أشكال متنوعة ومتطورة في كل مرحلة من مراحل عملنا».

وأضاف أن الموضوعات المطروحة في الدورة تأتي في سياق مقاربة التحديات، إضافة إلى البنود الاعتيادية الثابتة على جدول الأعمال كتقرير المدير العام لمتابعة القرارات الصادرة عن المجلس، وتقارير بشأن التعاونيات والأمور الإدارية والمالية، مشيراً إلى أن الجدول أدرج موضوعات الانتماء والمواطنة الاجتماعية من منظورها القانوني، ومشروع الإطار العام لقياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون.

lsso-9.indd 11 12/30/15 10:09 PM

الخليفي في افتتاح الدورة الـ32 لمجلس وزراء العمل:

سعي مستمر لتطوير وتفعيل آليات العمل والتكامل المشترك بين الدول الأعضاء

قال وزير العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر، سعادة الدكتور عبدالله بن صالح الخليفي، في حفل افتتاح الدورة ٣٢ لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون «إن دولة قطر وهي تستضيف أعمال هذه الدورة من دورات مجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تؤكد على أهمية الدور الذي لعبه هذا المجلس في ترسيخ العمل المشترك بين دول المجلس، وما توليه من أهمية لهذا الموضوع».

وأضاف الخليفي «إنه وفي إطار سعي مجلس وزراء العمل لتطوير وتفعيل آليات العمل والتكامل المشترك بين الدول الأعضاء، فإننا بحاجة لمواكبة المستجدات في الأسواق الأخرى على المستويين الإقليمي والدولي، ومراجعة تجاربنا الماضية، والوقوف على ما حققناه والآمال المعقودة على مجلسنا».

وثمن الخليفي دور الأمانة العامة لمجلس التعاون، داعياً إلى رفع مستوى التنسيق بينها وبين مجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون من جهة والمكتب التنفيذي من جهة أخرى.

وتم خلال حفل افتتاح أعمال الدورة الـ ٣٢ لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون، تكريم الشركات والمؤسسات المتميزة في مجال توطين الوظائف بدول مجلس التعاون والشخصية الخليجية الرائدة في مجال العمل، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في قطر معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني.

وقام الخليفي بتوزيع الدروع والشهادات التقديرية على المؤسسات والشركات المتميزة في مجال توطين الوظائف ورواد الأعمال المتميزين في مجال المشروعات الصغيرة والشخصية الرائدة في مجال العمل.

وقال الخليفي في كلمته: «إن رعاية معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية لهذا الحفل، تعبير صادق وقوي عن مدى اعتزازنا بتكريم الشخصيات البارزة والمؤسسات والشركات الرائدة على جهودها المتميزة في مجال العمل على توطين الوظائف وريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة، بدول المجلس».

قضايا مهمة في جدول الاعمال

وأكد «أن هذا التكريم نابع من تقديرنا لجهود جميع العاملين المخلصين وإيماننا الراسخ بالعمل كقيمة إنسانية»، معرباً عن خالص التهنئة للشركات المكرمة ولأصحاب أحسن المشاريع الصغيرة، ومشيداً بإنجازاتهم ومتمنياً لهم دوام النجاح.

وكان الوزير الخليفي قد افتتح الدورة الوزارية بحضور أصحاب السعادة والمعالي وزراء العمل بدول مجلس التعاون، ومدير عام منظمة العمل العربية فائز علي المطيري.

وتضمن جدول أعمال اجتماع هذه الدورة، موضوعات وقضايا عدة أهمها التقرير السنوي الخاص بمتابعة تنفيذ برامج العمل لزيادة فرص توظيف العمالة الوطنية في دول مجلس التعاون، ودراسة تحليلية لأحكام الاتفاقية الدولية رقم ١٨٩ بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين والتحديات التي تواجه إدارات العمل في دول المجلس.

من جهتها، أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت رئيسة الدورة السابقة، هند صبيح الصبيح، في كلمتها، أهمية مجلس وزراء العمل لدول التعاون الخليجي، انطلاقاً من الدور المحوري الذي تلعبه التنمية البشرية في رفعة الدول والشعوب، للحاق بركب التقدم، مشيرة

lsso-9.indd 12 12/30/15 10:09 PM

إلى ما تشهده الساحة هذه الأيام من هزات اقتصادية وأزمات اجتماعية، والتي تحتم ضرورة تطوير النموذج الاقتصادي والنمط الإنتاجي عبر تنويع مصادر الدخل وتنمية المواطن الخليجي بتأهيله جيداً بالصورة التي تسمح له بتسليم جميع المواقع في عجلة الإنتاج.

ونوهت الصبيح بأهمية اختيار الموضوعات وضرورة تطويرها لتلبي الحاجات المتزايدة والمتغيرة في سوق العمل وديناميكيته، والعمل على رفع مستوى التنسيق بين دول المجلس وتطوير آليات العمل المشترك ترجمة لتوجيهات أصحاب الجلالة والسمو للارتقاء بالعمل الخليجي المشترك.

وقالت إن جدول أعمال الدورة الحالية يتضمن موضوعات مهمة أبرزها متابعة برامج العمل لزيادة فرص توظيف العمالة الوطنية، مبينة أنه لا مناص من الاعتماد على الكوادر الوطنية في إرساء قواعد النهضة الاقتصادية والتنمية المستدامة، مشيرة إلى أنه «مازال أمامهم الكثير لتطوير واقع العمل في القطاع الخاص وجعله ميداناً تنافسياً وجاذباً لمواطنينا».

تعزيز روح العمل

وجددت الصبيح التأكيد على ضرورة تطوير هذه البرامج بالاستفادة من التجارب المتميزة بدول المجلس وخبرات المختصين في هذا المجال، مشيرة إلى أن تكريم المجلس لنخبة من الشركات والمؤسسات الرائدة في مجال التوطين، إلى جانب تكريم أصحاب المشاريع الرائدة الصغيرة في دول المجلس، تعزيز لتلك الأهداف ولروح العمل المثابر.

وأعربت عن ثقتها في إصدار القرارات المناسبة لتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشتركة بين دول المجلس لتحسين سوق العمل من حيث الحوكمة والسياسات والمساهمة في الناتج المحلي باتجاه تنويع مصادر الدخل.

وقال مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عقيل أحمد الجاسم، في كلمته: «إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمر كغيرها من دول المنطقة بتحديات سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة، إلا أننا ننعم بالأمن والأمان في ربوع دولنا الخليجية تحت ظل قياداتنا الحكيمة والتي لا تألو جهداً من أجل توفير الحياة الرغيدة لشعوبها».

ونوه الجاسم بالمسؤولية الكبيرة الملقاة على

عاتق وزارات العمل في ترجمة توجهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في توفير فرص العمل اللائق لأبنائها ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال خفض أعداد الباحثين عن عمل ورفع قدرات وكفاءة العمالة الوطنية في دول المجلس وتشجيع سياسات الإحلال.

مجلس التعاون حقق نجاحات كبيرة

ولفت إلى أن قرارات مجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون خلال السنوات السابقة «قد حققت نجاحات كبيرة نالت قسطاً من إعجاب وتقدير حكومات دولنا وشعوبنا وهيئاتنا الدستورية والمنظمات العربية والدولية التي تهتم بقضايا العمل، وخاصة إذا تم توجيه الجزء الأكبر من التدريب والتوظيف إلى فئة الشباب من الجنسين، الذين هم عماد المستقبل والهدف لبناء أوطاننا».

وأضاف الجاسم أن أعمال هذه الدورة تتضمن موضوعات مهمة تتناول قضايا مطروحة على الساحة العربية والدولية وتمس بشكل مباشر أوضاع سوق العمل بدول المجلس، مبيناً أن المكتب التنفيذي يقدم تقريراً بشأن تنفيذ برامج العمل لزيادة فرص توظيف العمالة الوطنية في دول المجلس، والتي تم اعتمادها منذ ما يزيد على عشر سنوات.

وأوضح أنه نظراً إلى التطورات الحاصلة في المهمات والمسؤوليات المنوطة بوزارات العمل فإن الحاجة الآن أصبحت ملحة للنظر في تطوير وتحديث هذه البرامج بما يراه المجلس مناسباً ومواكباً لواقع سوق العمل، إضافة إلى عرض وثائق خلاصة ما توصلت إليه فرق العمل الخليجية بشأن المبادرات الخليجية المشتركة، والتي تحتاج إلى اتخاذ قرارات جديدة لتحويل نتائج هذه الفرق إلى واقع ملموس يسهم في تطوير وتحسين مهارات وكفاءات العمالة الوطنية والوافدة في دول المجلس.

وتابع الجاسم قائلاً: «إن التطور السريع على المستوى العربي والدولي لقضايا العمل يفرض على وزارات العمل وإداراتها المختلفة التأقلم بشكل سريع وفعال من خلال تطوير أساليبها في التعامل مع هذه التحديات، وهو ما قدم على ضوئه المكتب التنفيذي مشروعاً بشأن إجراء دراسات متكاملة للتحديات التي تواجه إدارات العمل الخليجية وكيفية تطويرها».

تمكين الخريجين

كما قال: «إن التطور في أسواق العمل خلق بشكل واضح فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم ومتطلبات هذه الأسواق وعليه فقد قام المكتب التنفيذي بإعداد دراسة للنظر في هذه القضية واقتراح حلول وآليات لتمكين الخريجين الجدد من المهارات المطلوبة في سوق العمل».

ولفت إلى أن التعاون مع المنظمات العربية والدولية يعتبر من النقاط المضيئة في مسيرة المجلس، كما أن المنظمات تعرض بشكل مستمر برامج تعاون مشتركة بهدف الاستفادة مما تزخر به من خبرات وبرامج تدريبية تهدف إلى تعزيز دور وزارات العمل واطلاعها على آليات متابعة تطبيق معايير العمل الدولية.

وأشاد الجاسم بدور القطاع الخاص، وقال إنه «يؤدي دوراً مهماً في تحريك التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدول المجلس، وتوفير فرص العمل لأفراد المجتمع، خاصة فئة الشباب من الجنسين، ومن هذا المنطلق يأتي تكريم المجلس للشركات والمؤسسات المتميزة والتي حققت نسباً عالية في إحلال وتوطين الوظائف بدول المجلس تأكيداً على اهتمامهم بهذا القطاع وتشجيع غيرهم على العمل بجد وإخلاص».

lsso-9.indd 13 12/30/15 10:09 PM

وزراء «الشؤون» العرب يناقشون قضايا الطفولة والإعاقة والتنمية المستدامة

ناقش مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب - في اجتماعهم للدورة العادية الخامسة والثلاثين والدورة الموضوعية الخامسة، والذي أقيم في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية في ١٣ و١٤ ديسمبر ٢٠١٥ - ما يتعلق بالصندوق العربي للعمل الاجتماعي، والإعداد والتحضير للقمم العربية في دورتها العادية والتنموية والاقتصادية والاجتماعية، وظاهرة التسول في الوطن العربي، وبرامج وأنشطة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب للعام ٢٠١٦.

وكان جدول أعمال هذه الاجتماعات يشتمل على كبير من البنود ومنها مناقشة بند يتعلق بخفض الفقر والتنمية المستدامة في الدول العربية والعقد العربي لمنظمات المجتمع المدني، والذي يقام تحت شعار «العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني ومنهاج العمل - دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٦-٢٠٢٦».

كما ناقش الوزراء موضوعات تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة والخطة الإعلامية، والاحتفال باليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة ومناقشة الاختبار البحريني لقياس جودة حياة كبار السن، وإنشاء مركز للدراسات الاجتماعية يهتم بقضايا الوطن العربي، وتفعيل دور مؤسسات القطاع الخاص للمشاركة والمساهمة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة من واقع المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى مناقشة موضوعات ذات صلة بالمرأة والطفولة والأسرة بهدف النهوض بأوضاع الطفولة في الوطن العربي، ومناقشة وثيقة مبادئ توجيهية حول ضمان حقوق الأطفال في حالات الطوارئ ومتابعة البند المتعلق بحماية أطفال فلسطين وعقد المؤتمر العربي الخامس رفيع المستوى لحقوق الطفل.

مريم الرومي: التنمية تتطلب رؤية جديدة تواكب التحديات

من جانبها، قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية الإماراتية، مريم بنت محمد خلفان الرومي، إن «مرتكزات ومتطلبات التنمية والرعاية الاجتماعية في عصرنا الحالي تتطلب رؤية جديدة وأهدافاً تواكب عصر السرعة والتكنولوجيا والتحديات الكبيرة التي لم نعتد عليها ولم نتعامل معها سابقاً».

وأكدت الرومي، خلال ترؤسها وفد الإمارات المشارك في الدورة العادية الـ ٣٥ والدورة الموضوعية الخامسة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة من التطوير الذاتي والمعرفي والفني والإداري واستحداث ثقافة إدارية وفنية جديدة تتوافق مع ما تتطلبه هذه المرحلة بحيث تراعي فيها المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى العالمي وعلى المستويين الدولي والإقليمي.

وأشارت إلى أن الدول راجعت سياساتها الاجتماعية واستحدثت رؤى تسعى لتحقيقها في العام ٢٠٣٠.

وأضافت الرومي أنه «آن الأوان لتبني حلول ابتكارية وغير مكلفة لبناء منظومة شراكات استراتيجية مع شركات القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية للمجتمع المدني، ونقل وتطبيق التجارب الناجحة في البلدان المتشابهة مع طبيعة مجتمعاتنا كالتجربة البرازيلية والمكسيكية، والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية في مجال التنمية والرعاية الاجتماعية، واعتماد مبدأ التمكين في كل سياساتنا الاجتماعية فهو المفتاح السحري لديمومة ازدهار المجتمعات وتقدمها، واستدامة التنمية فيها».

وأوضحت أن «عالمنا المعاصر حافل بالإنجازات العلمية والتقنية وفي كل مجال، وأمامنا الفرص لنستفيد من كل ذلك لإحداث نقلة نوعية تتيح تحقيق تنمية تمكينية حقيقية، واحتواء جميع فئات المجتمع، وإيجاد فرص جديدة للمشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر والمتوسطة بما يتوافق مع متطلبات السوق، وتوفير فرص عمل وتشغيل من القطاع الخاص، والسعي لاعتماد سياسات تسويقية مؤثرة لنشر مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأهميتها لتلك الشركات والمجتمع». كما أكدت الرومي أن «الانتقال لهذه المرحلة ليس خياراً، بل ضرورة، وهو استثمار حقيقي في رأس المال البشري، ويجب إيلاء اهتمام مُركّز للمردود الاجتماعي والاقتصادي لمشروعاتنا الاجتماعية والاستفادة القصوى من الخبرات والمنظمات الدولية لمساعدتنا على تحقيق هذه الطموحات».

وبينت أن «الهدف في الارتقاء والتطوير للأفضل هو بحد ذاته يمنحنا أساساً متيناً للعمل المشترك الناجح وإحراز نتائج مرضية تعطي زخماً ملموساً لإنجازاتنا، وتنعكس إيجاباً على تطور مجتمعاتنا».

القصبي: رؤى جديدة للخطة الخمسية

شدد وزير الشؤون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، ماجد بن عبد الله القصبي، في كلمته خلال حفل الافتتاح، على ضرورة أن تشمل الخطة الخمسية للمجلس الوزاري (٢٠١٧-٢٠٢١) استجابة حقيقية لنتيجة التحولات التي تشهدها المنطقة العربية برؤى جديدة ترتبط بتحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات العربية. وأكد القصبي أهمية أن يقوم المجلس الوزاري بالدفع قدماً نحو مزيد من العمل «المعتمد على المراجعة والتقييم والتقويم» للانطلاق نحو تنفيذ أجندة التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠ وبما يستجيب لأولويات التنمية العربية وتحدياتها.

lsso-9.indd 14 12/30/15 10:09 PM

المعولي يشارك في اجتماع «مجلس الشؤون العرب» بمصر

إلى ذلك شاركت سلطنة عمان ممثلة بوزارة التنمية الاجتماعية في اجتماع الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب والدورة الموضوعية الخامسة للمجلس، حيث ترأس وفد السلطنة المشارك وكيل وزارة التنمية الاجتماعية الدكتور يحيى بن بدر المعولي.

وتم خلال الاجتماع مناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بالمجلس، منها الإعداد والتحضير للقمم العربية في دورتها العادية والتنموية (الاقتصادية والاجتماعية)، ومناقشة ظاهرة التسول في الوطن العربي، وبرامج ومشاريع وأنشطة المجلس للعام ٢٠١٦، والإعداد للخطة الخمسية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (٢٠١٧-٢٠٢١)، إلى جانب مناقشة عدد من الموضوعات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة من أهمها إنشاء لجنة متخصصة في إطار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب تهتم بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتأسيس الاتحاد العربي للهيئات الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة.

الخليفي يترأس وفد قطر المشارك في «مجلس الشؤون العرب»

شاركت دولة قطر في أعمال الدورة العادية الـ ٣٥ والدورة الموضوعية الخامسة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وذلك بوفد يرأسه وزير العمل والشؤون الاجتماعية الدكتور عبدالله بن صالح الخليفي. وتضمن جدول أعمال الدورة، دراسة عدد من الموضوعات المهمة التي تمثل أولويات للعمل الاجتماعي والتنموي المشترك، ومشروع الموازنة التقديرية للصندوق العربي للعمل الاجتماعي للسنة المالية ٢٠١٦، وتقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية، إضافة إلى الإعداد والتحضير للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية المقرر عقدها في تونس خلال العام ٢٠١٦، والتحضير للدورة ٢٧ للقمة العربية العادية المقرر عقدها في المملكة المغربية ٢٠١٦.

كما ناقش جدول الأعمال بند برامج وأنشطة ومشاريع المجلس للعام ٢٠١٦ والإعداد للخطة الخمسية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ٢٠١٦ و٢٠١٧، وبند خفض معدلات الفقر والتنمية المستدامة في الدول العربية.

الصبيح: «مجلس الشؤون العرب» ناقش الطفولة والإعاقة

وشاركت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية، في دولة الكويت، هند الصبيح، على رأس وفد دولة الكويت في اجتماعات الدورة العادية الخامسة والثلاثين والدورة الموضوعية الخامسة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

وأوضحت الصبيح، في تصريح صحافي، أن جدول أعمال هذه الاجتماعات اشتمل على كثير من البنود، ومنها مناقشة ما يتعلق بالصندوق العربي للعمل الاجتماعي، وكذلك الإعداد والتحضير للقمم العربية في دورتها العادية والتنموية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن مناقشة ظاهرة التسول في الوطن العربي وبرامج وأنشطة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب للعام ٢٠١٦، ومناقشة بند يتعلق بخفض الفقر والتنمية المستدامة في الدول العربية والعقد العربي لمنظمات المجتمع المدني، والذي يقام تحت شعار «العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني ومنهاج العمل – دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٦–٢٠٢٦».

وأشارت الصبيح إلى أن من ضمن جدول أعمال اجتماعات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب مناقشة موضوعات تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة وخطتها الإعلامية والاحتفال باليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، ومناقشة الاختبار البحريني لقياس جودة حياة كبار السن وإنشاء مركز للدراسات الاجتماعية يهتم بقضايا الوطن العربي وتفعيل دور مؤسسات القطاع الخاص للمشاركة والمساهمة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة من واقع المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى مناقشة موضوعات ذات صلة بالمرأة والطفولة والأسرة بهدف النهوض بأوضاع الطفولة في الوطن العربي.

اختيار البحرين لرئاسة الدورة الـ 35 لمجلس وزراء «الشؤون العرب»

تقديراً لدور مملكة البحرين على المستوى الدولي بصفة عامة والعربي بصفة خاصة، فقد تم اختيار مملكة البحرين رئيساً للدورة الـ (٣٥) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

وبهذه المناسبة، قال وزير العمل والتنمية الاجتماعية، رئيس وفد مملكة البحرين، ورئيس المؤتمر، جميل بن محمد علي حميدان: «إن ترؤس المملكة للدورة الحالية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية يعكس تقدير الدول العربية لمنجزاتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولدورها الفاعل ضمن المنظومة العربية على أكثر من صعيد، وخاصة الخطوات المتقدمة والمكتسبات الاجتماعية المتحققة في ظل المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى».

وأكّد حميدان، في كلمته في مستهل ترؤسه لاجتماعات هذه الدورة، أهمية موضوعات الدورة الحالية، والتي تعنى بالشأن العربي في المجالات التنموية والاجتماعية والاقتصادية، وفي مقدمتها عقد المؤتمر الوزاري لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في الدول العربية، والذي تتشرف مملكة البحرين باستضافته برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس مجلس الوزراء، خلال شهر يناير ٢٠١٦، والذي من المؤمل أن تتوصل من خلاله الدول العربية مجتمعة للخروج بخطة عملية واضحة لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة من خلال «إعلان البحرين»، والذي سيعرض على القمة العربية التي ستعقد في شهر مارس بالمملكة المغربية، وهو ما يعكس الدور الريادي لمملكة البحرين في دعم وتعزيز التنمية المستدامة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

lsso-9.indd 15 12/30/15 10:09 PM

التقى 300 من قيادات «العمل» وموظفيها.. غباش:

ملف حقوق الإنسان يحظى باهتمام القيادة

قال وزير العمل الإماراتي، صقر غباش: «إن البناء المؤسسي الذي شهدته وزارة العمل من حيث إعداد القيادات بمختلف مستوياتها وتعزيز قدرات موظفي الوزارة والعمل بروح الفريق الواحد والحرص على أداء المهمات بتميز وكفاءة عالية والإحساس العالي بالمسؤولية المشتركة، يقف وراء الإنجازات والمكتسبات التي تحققت في سوق العمل، ومن أبرزها حزمة القرارات الجديدة المقرر تطبيقها اعتباراً من بداية العام المقبل، والتي تلبي توجيهات القيادة السياسية وتنسجم مع دستور الدولة ومتطلبات الارتقاء بسوق العمل والتحول نحو اقتصاد المعرفة، إلى جانب انسجامها مع معايير العمل الدولية».

وأضاف غباش «أن استقرار سوق العمل، يعتبر انعكاساً لاستقرار علاقة العمل، وهو ما يُنتظر أن تعززه تلك القرارات التي من شأنها أن تؤسس لعلاقة عمل أكثر صحية بين صاحب العمل والعامل، نظراً لكونها تقوم على شفافية التعاقد ورضا الطرفين بموجب القرار الصادر في شأن العمل بنماذج العقود المعتمدة من الوزارة والارتباط بعلاقة متوازنة تتيح للطرفين إنهاءها في أي وقت وبما يحفظ الحقوق، بالاستناد إلى القرار الذي يحدد حالات انتهاء علاقة العمل وذلك في ظل إتاحة الفرصة أمام العامل المنتهية علاقة عمله للانتقال إلى صاحب عمل آخر وفق الضوابط

المنصوص عليها في قرار منح العامل تصريح عمل جديداً للانتقال من منشأة إلى أخرى والذي يعزز من مرونة الانتقال في السوق».

جاء ذلك خلال لقاء وزير العمل بأكثر من ٣٠٠ موظف من مديري الإدارات ونوابهم ورؤساء الأقسام والباحثين القانونيين في الوزارة والذي تم خلاله استعراض أهداف وأبعاد القرارات الثلاثة والإجراءات المنفذة لها، بحضور وكيل وزارة العمل مبارك سعيد الظاهري، الوكيل المساعد لشؤون العمل حميد بن ديماس السويدي، والوكيل المساعد لشؤون السياسات والاستراتيجية الدكتور عمر النعيمي.

وأكد غباش خلال اللقاء «أن ملف حقوق الإنسان وما ينبثق عنه من حماية لحقوق العمال يعتبر من بين أهم الملفات التي تحظى باهتمام ومتابعة القيادة السياسية التي تؤكد دوماً ضرورة توفير تلك الحماية، انطلاقاً من قيمنا وتنفيذاً لتشريعاتنا الوطنية التي تخضع للتطوير باستمرار، بما ينسجم مع دستورنا الذي ينص صراحة على أن تكون القوانين والتشريعات متوافقة مع أعلى المعايير الدولية، وهو ما تجسده القرارات الجديدة التي تمثل سياسات رئيسية لسوق العمل».

وتابع: «إن القرارات الثلاثة جاءت في ظل وجود اقتصاد قوي واستكمالاً للتشريعات التي أنجزتها الوزارة على امتداد السنوات الماضية لاستقرار سوق العمل، تنفيذاً لخططنا الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق رؤيتنا المنبثقة عن رؤية الإمارات ٢٠٢١ بإيجاد سوق عمل مستقر وقوى عاملة منتجة، بما يعزز اقتصاداً معرفياً تنافسياً محوره المواطن بما في ذلك التأكيد على توفير مزيد من الحماية لحقوق العمال وضمان مصالح أصحاب العمل الذين نثمّن ونقدر وعيهم وتفهمهم لمتطلبات طبيعة علاقة العمل المستقرة وترحيبهم بالقرارات الجديدة، لاسيما الذين تم التشاور معهم عند الإعداد لهذه القرارات، بالتوازي مع التشاور بشأنها مع الجهات الحكومية المحلية التي رحبت بدورها في هذه القرارات».

الإمارات تترأس اجتماع المركز الدولي للتدريب بمنظمة العمل الدولية

ترأست دولة الإمارات العربية المتحدة فريق الحكومات في اجتماع مجلس إدارة المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في دورته الـ «٧٨» التي انعقدت في مدينة تورين الإيطالية حديثاً.

وقال مدير مكتب العلاقات الدولية في وزارة العمل، عبدالرحمن المرزوقي، إن دولة الإمارات نجحت في تمكين الهوية العربية داخل أنشطة وفعاليات المركز من خلال التنسيق والتعاون مع الأطراف المعنية خاصة وزارات العمل، حيث تم تفعيل اللغة العربية كإحدى اللغات المتداولة للبرامج التدريبية الخاصة بالمركز.

وأوضح المرزوقي أن هذا النجاح يأتي ترجمة لتوجيهات وزير العمل صقر غباش بضرورة أن تحرص الوزارة على تمثيل دولة الإمارات في المجلس من خلال موقعها نائباً للرئيس عن مجموعة الحكومات خلال الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٧ ومنسقاً للمجموعة بالشكل الذي يعزز من سمعة ومكانة الدولة في هذا المحفل الدولي وبما يعود بالنفع والفائدة على الدول العربية بشكل عام.

وناقش اجتماع الدورة الـ ٧٨ مقترح الخطة الاستراتيجية والبرامج خلال العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦ للمركز الدولي للتدريب بما يتوافق والخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة ذاتها، وذلك تعزيزاً للشراكة الاستراتيجية بين المركز والمنظمة.

واستعرض الاجتماع المقترح الخاص بشأن الإيرادات والمصروفات لميزانية ٢٠١٦-٢٠١٧ التي خُصص جزء منها للابتكار تحت مسمى «صندوق الابتكار» بهدف تطوير دورات تدريبية جذابة ومبتكرة للمركز والمستفيدين من خدماته.

lsso-9.indd 16 12/30/15 10:09 PM

توفير وظائف للفئات القادرة على العمل

الرومي تلتقي باحثي «الشؤون الاجتماعية»

التقت وزيرة الشؤون الاجتماعية مريم محمد خلفان الرومي، في ديوان الوزارة بدبي، الباحثين في مكاتب الشؤون الاجتماعية، وذلك ضمن برنامج «نصلكم» الذي يتمحور حول أهمية التواصل القيادي بين القيادات والمتعاملين والموظفين بهدف تطوير إجراءات الوزارة والارتقاء بالخدمات المقدمة من قبل الوزارة ورفع سقف رضا المتعاملين من خدمات الوزارة.

وأكدت الرومي خلال اللقاء مع الباحثين في مكاتب الشؤون الاجتماعية المنتشرة في الدولة والذين يبلغ عددهم ما يقارب مئة باحث اجتماعي، أهمية التواصل الإيجابي مع متعاملي الوزارة، وأن الكلمة الطيبة هي المفتاح الرئيسي لرضا المتعاملين الذين يتعامل معهم الباحث الاجتماعي بشكل يومي، وتعتبر مهمة الباحث الاجتماعي من أهم التخصصات الوظيفية، فهو الواجهة الرئيسية للوزارة، وذلك لطبيعة العمل التي تتطلب التواصل مع شرائح مختلفة من المجتمع، وخاصة فئات معينة تحتاج إلى التقرب منهم واحتوائهم إنسانياً.

وأضافت أن توصيات الباحث في المستندات المرفقة لكل حالة تعتبر ذات أولوية وتوضع في عين الاعتبار كونه ومن خلال بحثه الميداني يتعامل مباشرة مع المتعاملين ومقدمي طلبات المساعدات الاجتماعية.

واستمعت الرومي خلال اللقاء الذي امتد لثلاث ساعات إلى ملاحظات الباحثين التي تتمحور حول آلية العمل ونظام تحديث البيانات وما يتعلق بالفئات المستحقة للمساعدات الاجتماعية، حيث يتعامل الباحث الاجتماعي مع جمهور رئيسي يعتبر عصب الشؤون الاجتماعية، إذ يتعدى ٩٠ ألف مستفيد في الدولة.

وشددت الرومي على ضرورة توعية الباحثين الاجتماعيين لفئة الشباب ممن هم دون سن الـ ٣٥ والذين يتقدمون إلى مكاتب الشؤون الاجتماعية لطلب مساعدة اجتماعية مع قدرتهم على العمل وتعزيز الرغبة بالعمل لديهم، وذلك ضمن أهداف الوزارة بتحويل تلك الطاقات الشبابية من متلقين للرعاية إلى طاقات منتجة مساهمة في بناء الوطن.

وأضافت أن الوزارة وبالتعاون مع شركائها تسعى لتوفير وظائف للفئات القادرة على العمل والذين يتجاوز عددهم ٥٠٠ حالة ممن هم دون سن الـ ٣٥ وفي مناطق قريبة من مقر سكنهم وبراتب يصل إلى ثلاث أضعاف المساعدة الاجتماعية التي يتلقاها وتوفر لهم كافة سبل الدعم من برامج تنمية المهارات والتأهيل الوظيفي للعديد من الوظائف في مختلف القطاعات.

الرومي: ذوو الإعاقة
محور اهتمامنا... وحقوقهم أولوياتنا

أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية الإماراتية، مريم محمد خلفان الرومي، إصدار قرار وزاري في القريب العاجل، تفوض به مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية باستصدار بطاقة معاق نيابة عن الوزارة في إمارة الشارقة والمناطق التابعة لها.

وقد جاء ذلك خلال زيارة الرومي لمدينة الشارقة للخدمات الإنسانية ولقائها المثمر بالطلبة من ذوي الإعاقة واستماعها لملاحظاتهم واقتراحاتهم وبعض الصعوبات التي يواجهونها في استصدار بطاقة معاق في إمارة الشارقة، مؤكدة لهم في حديثها الودي معهم أن الوزارة تولي اهتماماً كبيراً لهم فحقوقهم محور اهتمامها وأولوياتها.

وقد أوضحت الرومي خلال اللقاء ماهية بطاقة المعاق التي تصدرها الوزارة والامتيازات المقدمة لأبناء هذه الفئة من المجتمع، وأن تلبية حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة لا يعني أبداً إغفال موضوع الدمج؛ لأنه غاية نبيلة وترتكز على المساواة والحقوق والواجبات، وبالتالي فإنه من الضروري جداً أن يدرك الشخص المعاق ما يترتب عليه من واجبات بإمكانه تأديتها ومن الضروري بالنسبة لباقي شرائح المجتمع أن تنظر إليه من باب الاحترام والتقدير لا من باب الشفقة والعطف.

وصرحت الرومي بأن مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية كانت ومازالت نقطة مضيئة ونجمة مشعة في سماء الشارقة، فمنذ انطلاقتها قبل أكثر من ثلاثة عقود قدمت الكثير من الدعم والمساندة للأشخاص من ذوي الإعاقة، وقد كان لدور الشيخة جميلة بنت محمد القاسمي أثر كبير في دفع مسيرة ذوي الإعاقة في دولة الإمارات، موضحة أن ما تقوم به هذه المؤسسة العريقة مثمن ومقدر من قبل المجتمع أفراداً ومؤسسات.

lsso-9.indd 17 12/30/15 10:09 PM

حميدان: استعراض تجربة البحرين الرائدة في «التأمين ضد التعطل»

أكد وزير العمل والتنمية الاجتماعية جميل محمد علي حميدان في تصريح على هامش مشاركته في أعمال الدورة (٣٢) لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي عقدت في الدوحة بدولة قطر، على أهمية اجتماعات مجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ لأنها تشكل الإطار الموحد الذي يحدد الرؤى والبرامج المشتركة المتصلة بواقع وتطور أسواق العمل بدول المنطقة، حيث يقوم المجلس برسم السياسات العامة ورفعها إلى أصحاب الجلالة والسمو ملوك وأمراء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للنظر فيها وإصدار القرارات المناسبة بشأنها.

وأضاف حميدان أن الاجتماع ناقش ملفات مهمة على صعيد أسواق العمل الخليجية، وأبرزها الاطلاع على دراسة تحليلية لأحكام الاتفاقية الدولية رقم (١٨٩) بشأن العمل اللائق للعمالة المنزلية، حيث تضمنت التنظيم القانوني لتشغيل هذه الفئة من العمال في دول المجلس، ومقارنته بمعايير العمل الدولية، مشيراً إلى أهمية توحيد الرؤى والسياسات المعمول بها في دول مجلس التعاون الخليجي.

ولفت الوزير إلى انه نظراً لنجاح مشروع التأمين ضد التعطل الذي تطبقه مملكة البحرين، ورغبة دول المجلس في الاستفادة من الجوانب العملية المتحققة من وراء هذا النظام الرائد، فقد اطلع المجلس على مشروع «القانون الاسترشادي الخليجي الموحد للتأمين ضد التعطل» والذي يتضمن المبادئ القانونية اللازمة لإنشاء نظام لدعم الأفراد مادياً خلال فترة البحث عن عمل في دول المجلس، وذلك في ضوء الاسترشاد بتجربة البحرين في هذا الإطار، مجدداً تأكيده على استعداد المملكة لعرض كافة تجاربها الناجحة في إصلاح سوق العمل للأشقاء بدول مجلس التعاون، انطلاقاً من موقفها الثابت في دعم مسيرة العمل الخليجي المشترك ووحدة المصير.

وقد صدر عن الاجتماع عدد من القرارات المهمة التي تصب في مصلحة تطوير العمل الخليجي المشترك وتكامله وصولاً إلى تحقيق سوق عمل خليجي موحد، حيث اعتمد المجلس في هذا الإطار الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني ٢٠١٤، وكذلك خطة العمل التنفيذية المرفقة به على أن يبدأ العمل به مطلع العام ٢٠١٦. ويعد هذا القرار أحد القرارات التي سترفع من مستويات المهارات الفنية للعمالة وسيسهم بشكل كبير في تطوير أسواق العمل بدول المجلس.

العبسي: البحرين ماضية في تطبيق إجراءات حماية العمالة الأجنبية من احتمالات الاتجار

أكّد الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص أسامة العبسي، أن مملكة البحرين ماضية في تطبيق إجراءات حماية العمالة الأجنبية من احتمالات الاتجار، مشدداً على أن المؤسسات الوطنية المعنية بهذا الشأن ماضية في تأطير هذه الأنظمة الحمائية ضمن أطر القانون، وبما يتلاءم مع التزامات المملكة دولياً وبما يلبي متطلبات تنمية الاقتصاد الوطني.

جاء ذلك في كلمة القاها العبسي أمس لدى افتتاح ندوة بعنوان «التوازن في دور وكالات التوظيف» التي ينظمها مركز «مينا للاستثمار» برعاية من هيئة تنظيم سوق العمل في الفترة من ٢٥ الى ٢٦ نوفمبر ٢٠١٥ بفندق الدبلومات.

وأكّد العبسي دعم الهيئة لمثل هذه الفعاليات التي من شأنها الارتقاء ببيئة العمل في البحرين ودول مجلس التعاون، مشددا على التزام المملكة في تنظيم سوق العمل وضمان حقوق العمالة الأجنبية.

وقدّم العبسي شرحًا عن جهود المملكة في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص ومواءمة القوانين والأنظمة المعتمدة بالمملكة مع المعايير الدولية.

أعقب ذلك كلمة ألقاها رئيس مجلس إدارة مركز «مينا» للاستثمار الدكتور زكريا هجرس أكّد فيها الأهمية القصوى لتنظيم قطاع العمالة الأجنبية لأي سوق ناشئ يسعى للتطور، موضحًا أهمية هذا التنظيم في الاقتصاد الخليجي لافتاً إلى ضرورة «التوازن في دور وكالات التوظيف» وخاصة مع وجود ٢٤ مليون عامل أجنبي من إجمالي ٥٠ مليون نسمة تعداد سكان دول مجلس التعاون بنسبة ٤٨٪ يقومون بتحويل نحو ٨٠ مليار دولار سنويًا إلى بلدانهم. وفيما دعا هجرس إلى رفع درجات الشفافية في التعامل مع ملف العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون، قال إن دول التعاون تهتم اهتمامًا كبيرًا في حماية حقوق الملكية الفكرية والاختراعات وحماية حقوق المؤسسات، لكن تتراخى حتى اليوم في حماية حقوق العمالة الأجنبية، مؤكّدًا ضرورة تعزيز الشفافية وتأسيس شبكة معلومات وقاعدة معلومات تتبناها (مينا) لتفعيل حراك الاهتمام بالعمالة الأجنبية في دول التعاون.

أعقب ذلك كلمة ممثل منظمة الهجرة الدولية لوران ديبون، كشف فيها أن حركة الهجرة دوليًا اليوم تتضمن مهاجرًا واحدًا من كل سبعة أشخاص على المستوى الدولي، وهناك ٢٣٢ مليون مهاجر دوليًا يهاجرون بين الدول، و٧٤٠ مليون مهاجر داخليًا على مستوى كل الدول، وعلى صعيد دول مجلس التعاون هناك اليوم بين ٢٠-٢٥ مليون أجنبي قاموا بتحويل ٨٠ مليار دولار خلال عام ٢٠١٤، مما يجعل دول التعاون تسهم بنسبة الخمس من إجمالي التحويلات المالية إلى الدول النامية.

lsso-9.indd 18 12/30/15 10:09 PM

وزير العمل: تشريعات البحرين المتطورة منحت المزيد من الحماية والتسهيلات لذوي الإعاقة

قال وزير العمل والتنمية الاجتماعية البحريني، جميل بن محمد علي حميدان، إن الأشخاص ذوي الإعاقة في مملكة البحرين يحظون برعاية واهتمام على المستوى الحكومي والأهلي باعتبارهم شركاء رئيسيين في مسيرة التنمية والعمل الوطني، مشيرًا إلى أن مملكة البحرين تولي اهتماماً خاصاً بذوي الإعاقة من خلال إصدار العديد من القوانين والتشريعات التي تعنى بهذه الفئة، هذا فضلاً عن التصديق على الاتفاقيات الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى إطلاق الاستراتيجية والخطة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة.

وأضاف أن مملكة البحرين، وتحت قيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى، وبتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء، ومؤازرة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد الأمين، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، تحرص دائماً على دعم ذوي الإعاقة وقضاياهم والدفاع عنهم والحفاظ على حقوقهم، وذلك من خلال تقديم كافة الخدمات اللازمة لهم وفي مختلف المجالات، إضافة إلى دمجهم في المجتمع وتوفير فرص التعليم والعمل لهم، كذلك توفير المراكز التأهيلية التي تعنى بشؤون ذوي الإعاقة، وتنظيم الفعاليات والمسابقات في مجالات عدة كالرياضة والفن، والتي تسهم في إبراز إبداع هذه الفئة وتوظيف إمكاناتها وصقل مهاراتهم وقدراتهم نحو مزيد من العطاء والمشاركة المجتمعية.

وأشار الوزير إلى أن أحد المنجزات المهمة التي حققها المشروع الإصلاحي الشامل لجلالة الملك المفدى، يظهر واضحاً في مجال التشريعات المتطورة والتي منحت المزيد من الحماية والتسهيلات لهذه الفئة، ومن أبرزها القانون رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٦م بشأن رعاية وتأهيل وتشغيل المعاقين، وخاصة المادة (١١) من القانون التي تلزم أصحاب العمل الذين يستخدمون (٥٠) عاملاً فأكثر بأن لا تقل نسبة المعاقين عن ٢٪ من مجموع العمال. إضافة إلى القانون رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٠م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٦م، المشار إليه أعلاه، وخاصة المادة الأولى منه والتي تلزم الدولة بمنح المعاق مخصص إعاقة شهرياً وبما لا يقل عن مئة دينار بحريني بموجب الشروط التي يحددها القانون. هذا فضلاً عن القانون رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٤م بتعديل المادة (٥) من القانون رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٦م، المشار إليه أعلاه، بمنح العامل المعاق، أو الذي يرعى معاقاً من أقربائه من الدرجة الأولى، ساعتَي راحة يومياً مدفوعتي الأجر.

وأوضح حميدان أن اهتمام وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالأشخاص ذوي الإعاقة يشمل مجالات عديدة من أبرزها توفير كافة الخدمات الاجتماعية والتأهيلية والرعائية، إضافة إلى تقديم المساعدات العينية والمالية والمعينات والأجهزة المساندة لمختلف أنواع الإعاقة، ودعم المراكز الأهلية العاملة في مجال تأهيل ذوي الإعاقة. ويعتبر إنشاء مجمع الإعاقة الشامل الذي يضم عشرة مراكز تأهيلية تقدم خدماتها لمختلف الفئات من أهم الخدمات التي قدمتها الوزارة لفئة ذوي الإعاقة، إضافة إلى مركز «لست وحدك» والذي يعمل على تلقي آراء وشكاوى ذوي الإعاقة وأولياء أمورهم والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لهم بتوفير متطلباتهم، وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية والهيئات الحكومية والأهلية والخاصة، وكذلك العمل على توظيف ذوي الإعاقة في القطاعين الحكومي والأهلي، مشيرًا إلى أن مشروع «دانات للأشخاص ذوي الإعاقة» يعد من أبرز المبادرات التي دشنتها الوزارة لدعم ورعاية المشاريع الاقتصادية الصغيرة لذوي الإعاقة بهدف تفعيل الدور التنموي لهذه الفئة والانتقال بها من دائرة الرعاية إلى دائرة الإنتاج والابتكار.

وقال وزير العمل والتنمية الاجتماعية إن الحكومة مستمرة في تحديث السياسات والبرامج الهادفة إلى إدماج ذوي الإعاقة في كل جانب من جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعود بالنفع عليهم وعلى مجتمعهم، فضلاً عن تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم ولأسرهم، فهذا يعتبر من أسمى الأهداف التي سعت وتسعى الوزارة إلى تحقيقها، وفي هذا الشأن جاء قرار مجلس الوزراء الموقر بتشكيل اللجنة العليا لشؤون ذوي الإعاقة برئاسة سعادة وزير العمل والتنمية الاجتماعية وعضوية المختصين من المؤسسات الحكومية والأهلية الذي شكّل انطلاقة جديدة لتحقيق ما كانت تصبو إليه الوزارة، فوضعت اللجنة استراتيجية وخطة وطنية وسياسة عامة لرعاية وتأهيل ذوي الإعاقة في مملكة البحرين والنهوض بالخدمات المقدمة لهم، والعمل جارٍ على تنفيذ الاستراتيجية.

وفي الختام، أكّد حميدان أن اهتمام المجتمعات بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يعتبر أحد المعايير الأساسية لقياس المستوى الحضاري للدولة، وذلك من خلال توفير كافة الخدمات التأهيلية والتدريبية والتعليمية لمختلف فئات الإعاقة بما يضمن تحقيق الشراكة المجتمعية، فتتمكن هذه الفئة من الاندماج في المجتمع، وهذا ما اتخذته مملكة البحرين في الاعتبار ورفعته إلى مستوى الأولويات في كافة سياساتها وبرامجها الاجتماعية.

lsso-9.indd 19 12/30/15 10:09 PM

في الملتقى الأول للتفتيش الحكومي المشترك في سوق العمل

الحقباني: نحمي صاحب العمل والعامل النظامي

قال وزير العمل السعودي الدكتور مفرج بن سعد الحقباني في كلمته الافتتاحية التي ألقاها خلال انطلاق أعمال «الملتقى الأول للتفتيش الحكومي المشترك في سوق العمل»، الذي تنظمه وزارة العمل، إن الملتقى سيبحث سبل التعاون في آليات وبرامج التفتيش، سواء في سوق العمل أو بحسب اختصاص كل جهة حكومية، بغية الوصول إلى عمل ميداني مشترك يحقق ضبط أنظمة السوق.

تفعيل التفتيش في سوق العمل

وكانت ١٦ جهة حكومية قد اجتمعت في الرياض، لمناقشة سبل تفعيل العمليات التفتيشية في سوق العمل وتطويرها بالشراكة، وذلك في مساع حكومية حثيثة لمعالجة المخالفات والتجاوزات التي يعانيها سوق العمل في الوقت الحالي، بهدف الوصول إلى سوق نظامي خالٍ من الاختلالات التي قد تعوق مستقبل نموه.

واستعرض الحقباني، جهود الوزارات المعنية ولجان التوطين في الحد من المخالفات من خلال الزيارات الميدانية والجولات التي تنفذها الوزارة مع الجهات الشريكة لمعالجة اختلالات وتشوهات السوق، مبيناً أن الحاجة ماسة لإقامة مثل هذه الملتقيات، وذلك للتحقق من تطبيق التعليمات والقرارات والإجراءات الحكومية المرتبطة بالسوق، كما أنه يعكس الرغبة والحقيقة لهذه الأجهزة في تطبيق الأنظمة.

تعديلات نظام العمل

وأبان الوزير أن بعض تعديلات نظام العمل التي أقرها مجلس الوزراء أخيراً وتم العمل بها مطلع العام الهجري الجديد، حاكت في مضامينها سوق العمل، خصوصاً فيما يتعلق ويرتبط بالتفتيش في السوق. وأضاف: «نحن من خلال تطبيق أنظمة السوق نحمي صاحب العمل والعامل النظامي على حد سواء من الممارسات الخاطئة للأنظمة والقرارات، وكذلك نحميهم من المنافسة غير الشريفة من العامل المخالف للأنظمة، بهدف الوصول إلى بيئة عمل ملائمة لأصحاب الأعمال والعاملين في السوق من خلال التعاون وتبادل المعلومات وتيسير الكُلَف في الزيارات التفتيشية».

من جهته، قال وكيل وزارة العمل للبرامج الخاصة، عبدالمنعم الشهري، إن وزارة العمل تعمل على تنفيذ برنامج لتوسيع عمل المرأة في المصانع وقطاع التموين والشركات الكبرى، علاوة على أنشطة كثيرة أخرى ستعمل الوزارة عليها.

وأضاف الشهري أن الوزارة تعمل بشكل عاجل على تفعيل العمل عن بعد للمرأة والأسر المنتجة، مؤكداً أهمية البيئة المناسبة لعمل المرأة.

وتابع: «إن الوزارة تحرص على توفير بيئة جاذبة وآمنة لعمل المرأة تسهم في رفع وتحقيق الإنتاجية لجميع الأطراف»، مشيراً إلى أن الوزارة تعمل بشكل سريع جداً على تفعيل العمل عن بعد للمرأة والأسر المنتجة.

وحول عمل المرأة في دول الخليج، أوضح وكيل وزارة العمل للبرامج الخاصة، أن الوزارة تشارك مع وزارات العمل الخليجية والمنظمات المتعلقة بعمل المرأة على الصعيد الخليجي، مشيراً إلى وجود توافق واتفاقيات في هذا الجانب، إضافة إلى أن هناك تبادل خبرات بين وزارات العمل الخليجية.

دعم عمل المرأة

وأشار إلى أن الوزارة تبدأ بين الحين والآخر في الابتكار والتعامل مع سوق العمل بشكل سريع وحديث، وهذه السياسات والبرامج هي مجموعة وحزمة من البرامج الداعمة لعمل المرأة. وعمل المرأة تشارك فيه جهات حكومية وخاصة تعمل على إنجاحه، بينها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والبلديات وأمانات المناطق والتأمينات الاجتماعية و«هدف» والتدريب التقني والمهني.

من جهته، أكد وكيل الوزارة للتفتيش وتطوير بيئة العمل في الوزارة، الدكتور عبدالله أبوثنين، إن فكرة إقامة الملتقى انطلقت من حرص وزارة العمل على التشاركية في أعمالها مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، للوصول إلى تفتيش مشترك موحد، وتعزيز جوانب وقوة الضبط في سوق العمل.

وأشار إلى أن الملتقى يسلط الضوء على أهم نقاط الالتقاء بين وزارة العمل والجهات الحكومية التي تمارس التفتيش والرقابة على سوق العمل، وأهم سبل التعاون القائمة مع الوزارة والمحتملة، وكيف يمكن التغلب على المعوقات في العملية التفتيشية، والحلول والمبادرات لتعزيز أوجه التعاون.

مكافحة الاتجار بالاشخاص

وفي الشأن نفسه، استعرض الدكتور أبوثنين أمام الحضور، نبذة عن وكالة التفتيش في وزارة العمل ومهماتها، وآخر إحصاءات الوزارة في الجولات التفتيشية على سوق العمل، كما قدم نبذة عن أبرز الأعمال التي قامت بها وكالة التفتيش في العام ١٤٣٦هـ، ومنها حملة «كن نظامي» ومهمات الحج التفتيشية، وإنشاء إدارة مكافحة الاتجار بالأشخاص، وإعداد وتطوير أدلة عدة للتفتيش، وكذلك نبذة أخرى عن أبرز المشاريع التي تنوي الوكالة إطلاقها خلال العام ١٤٣٧هـ.

lsso-9.indd 20 12/30/15 10:09 PM

القصبي: القطاع غير الربحي شريك رئيس في التنمية

قال وزير الشؤون الاجتماعية السعودي، الدكتور ماجد القصبي، إن القطاع غير الربحي داعم للقطاعين الحكومي والخاص، لافتاً إلى أن تطوير قدراته يؤهله ليكون شريكاً أساسياً في التنمية وتعظيم رأس المال الاجتماعي.

وأضاف – خلال رعايته ورشة العمل الخامسة عن إدارة المؤسسات غير الربحية التي نظمتها جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، بالشراكة مع مؤسسة عبدالرحمن بن صالح الراجحي وعائلته الخيرية – أن صدور نظام الجمعيات والمؤسسات الخيرية يُمكّن القطاع غير الربحي من النمو والرقي والدخول إلى آفاق جديدة.

وذكر أن العمل الخيري يعاني قلة الكفاءات النوعية وندرة الموارد البشرية والصورة التقليدية من أطياف المجتمع، وأن أنشطة هذا القطاع مجرد أعمال تطوعية اجتهادية ينقصها الاحترافية، لافتاً إلى أن هناك جهوداً مخلصة ستنقله إلى عمل مؤسسي احترافي.

وشدد على أهمية تحول ممارسات القطاع الثالث في المملكة إلى عمل مؤسسي قابل للقياس وذي أثر واضح، وأن تتضافر الجهود لتحويل العمل الخيري من نشاط رعوي إلى نشاط تنموي.

وأشار إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية ليست شريكاً في هذه الجهود فقط، بل تحرص على تسخير جميع أجهزتها وإمكاناتها لخدمة هذا القطاع عبر كل الوسائل، مؤكداً حرصه على استمرار مشاركته في هذه الورشة بصفته الرسمية وزيراً للشؤون الاجتماعية أو مواطناً، معتبراً الورشة ملتقى للأفكار المبتكرة التي تثري المعرفة وتحقق الجودة والتنمية والتميز والعمل الجماعي الرائد.

اتفاقية لتوفير فرص عمل للأيتام

أطلق وزير العمل السعودي الدكتور مفرج بن سعد الحقباني، ووزير الشؤون الاجتماعية السعودي الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، في مدينة الرياض، برنامج «من الرعوية إلى التنموية»، تحقيقاً لرؤى القيادة في تأصيل التنمية المجتمعية ورفع كفاءتها.

وتهدف الاتفاقية إلى توفير فرص عمل منتجة ومستقرة لمستفيدي وزارة الشؤون الاجتماعية من أيتام ومستفيدي الجمعيات الخيرية والضمان الاجتماعي وذوي السجناء والمفرج عنهم، عبر التشارك بين منظومة سوق العمل ممثلة في (وزارة العمل، وصندوق تنمية الموارد البشرية «هدف»، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني)، ومنظومة الشؤون الاجتماعية ممثلة في (وزارة الشؤون الاجتماعية، والبنك السعودي للتسليف والادخار، والصندوق الخيري، والمؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام «إخاء» واللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم»، والجمعيات الخيرية والمهنية التي تشرف عليها الوزارة).

وأشار وزير العمل، عقب توقيع الاتفاقية، إلى أن منظومة سوق العمل ستعمل بموجب اتفاقية برنامج «من الرعوية إلى التنموية»، على تهيئة القوى البشرية من عملاء ومستفيدي الجمعيات الخيرية في مختلف المناطق، وتحويلهم إلى طاقات منتجة من خلال رعاية وتدريب وتأهيل الأفراد ومؤسسات ومراكز الرعاية الاجتماعية المختلفة بشكل عملي يتناسب مع توجهات سوق العمل، عبر ما يقدم من برامج ومشاريع منوعة تسهم في تحسين إمكانات الأفراد وزيادة دخلهم ورفع مستوى معيشتهم.

تشكيل مجلسين للجمعيات الخيرية وصندوق للدعم

قال وزير الشؤون الاجتماعية السعودي، الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، إن نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية يأتي انطلاقاً من اهتمام الدولة بتنمية الوطن والمواطن وبتنظيم عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية ودعمها بكل ما من شأنه خدمة المجتمع.

من جهته، أفاد وكيل الوزارة للتنمية الاجتماعية، الدكتور عبدالله بن ناصر السدحان، بأن النظام احتوى على إضافات تطويرية ومميزات مهمة سينعكس أثرها على المجتمع، حيث أقر تشكيل مجلس للجمعيات الخيرية وآخر للمؤسسات الخيرية، وإنشاء صندوق لدعم الجمعيات وتطويرها بما يضمن استمرار أعمالها، لافتاً إلى أن النظام حدد فترة إصدار التراخيص خلال مدة لا تزيد على (٦٠) يوماً من تاريخ إكمال مسوغات تقديم الطلب، وإمكانية تقديم طلب إنشاء جمعية بما لا يقل عن (١٠) أشخاص بدلاً من النظام السابق الذي ينص على ٢٠ شخصاً، إضافة إلى السماح للشخصيات الاعتبارية من شركات ومؤسسات وبنوك بتأسيس مؤسسات وجمعيات خيرية، كما سمح بتأسيس الصناديق العائلية وتنظيمها، وأجاز تعاقد الجمعيات مع الجهات الحكومية والخاصة لتنفيذ خدماتها أو برامجها، والجمع بين الوظيفة في الجمعية وعضوية مجلس الإدارة بعد بموافقة الوزارة ووفقاً للائحة التنفيذية.

وأضاف الدكتور السدحان أن النظام الجديد أجاز للمؤسسات الأهلية وجمعيات النفع العام استقبال التبرعات بعد موافقة الوزارة، وحدد جهة الإشراف (وزارة الشؤون الاجتماعية)، وحدد مهمات الوزارة والجهات المشرفة على الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

lsso-9.indd 21 12/30/15 10:09 PM

البكري: رؤية لإيجاد سوق عمل منظم بأيد وطنية منتجة

• نحرص على تذليل العقبات أمام تشغيل القوى العاملة بما يسهم بفاعلية في موازنة سوق العمل

قال وزير القوى العاملة العماني، الشيخ عبدالله بن ناصر البكري، إن العديد من المؤسسات الاقتصادية المعنية بتقييم الأداء الاقتصادي للدول تجمع على أن النهج، الذي اختطه حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم – حفظه الله ورعاه – في تعزيز الثقة بالاقتصاد العماني، مكّن اقتصاد السلطنة من تحقيق نسب تنمية إيجابية متوالية حتى في وقت الأزمات التي تعرضت لها منطقة الخليج أو العالم. فمسيرة بناء الاقتصاد العماني مؤسسة على منهجية تفرد بها المقام السامي وهي أن النمو والبناء والتقدم لا يتحقق إلا بمنهجية علمية تطور الواقع الاقتصادي برؤية واتزان.

وأشار إلى أن الاقتصاد الوطني اعتمد على التخطيط العلمي منهاجاً لتسريع وثائر التنمية الشاملة المستدامة فتحدد دور القطاع الحكومي بتقديم الخدمات الميسرة لأنشطة الاقتصاد الوطني والقيام بالمبادرات الاستثمارية بتوظيف عائدات النفط لتطوير البنية الأساسية والمشروعات الاستراتيجية. وأتيح للقطاع الخاص القيام بالأنشطة الإنتاجية المادية والخدمية والتجارية وفق نظام السوق والحرية الاقتصادية مشفوعاً بنظام نقدي مستقر هيأ للعمل المصرفي أفقاً رحبة في النمو والتوسع.

تحقيق التوازن

ولفت إلى أنه «من التوجيهات السامية نستخلص توجهات الخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠) والخطة البعيدة المدى (٢٠٢٠-٢٠٤٠) التي تركز على تحقيق التوازن بين الإيرادات والاستخدامات الحكومية وصولاً إلى توازن كامل بينهما في نهاية الخطة. إضافة إلى زيادة معدلات إنتاج النفط الخام خلال السنوات المقبلة مع عدم المساس بالمتطلبات الفنية الموضوعة لإطالة العمر الافتراضي للنفط قدر الإمكان. وكذلك تحقيق معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة (٥٪) في المتوسط، وذلك لضمان استقرار دخل الفرد آنياً وزيادته مستقبلاً في ضوء ارتفاع كُلَف المعيشة، وتنويع مصادر الدخل القومي بالعمل على رفع حصة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية ورفع حصة استثمارات القطاع الخاص من إجمالي استثمارات الخطة لتدعيم فرص نجاح استراتيجية التنمية المرتكزة على نشاط القطاع الخاص».

تنمية الموارد البشرية

وأكمل «اتخاذ الخطوات التنفيذية اللازمة لتنمية وتطوير المشاريع المرتبطة بالغاز الطبيعي. وتنفيذ برامج تخصيص المشاريع الخدمية وفق السياسات والضوابط الموضوعة بشأنها. والحد من الضغوط التضخمية خلال السنوات المقبلة وإيلاء أهمية خاصة لتنمية الموارد البشرية من خلال توفير الموارد اللازمة للبدء في تنفيذ التوجيهات المعتمدة بهذا الخصوص. ورفع نسبة مشاركة القوى العاملة الوطنية في سوق العمل من خلال اعتماد مجموعة من السياسات والبرامج لتحقيق هذا الهدف، وجعل السياسات والمنافع الاجتماعية أساس التخطيط الآني والبعيد المدى».

وقال البكري إن «رؤية الوزارة ترتكز على سوق عمل منظم في بيئة عمل مستقرة بأيدي قوى عاملة وطنية منتجة. ورسالتها: تنظيم سوق العمل بمشاركة أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومة وأصحاب الأعمال والقوى العاملة) ورفع نسبة القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص، ما يعزز من دوره في دعم الاقتصاد الوطني. وأما أهدافها فإنها تعمل على إعداد مشروعات القوانين والنظم المتعلقة بتنظيم سوق العمل وقطاع التعليم التقني والتدريب المهني وإصدار اللوائح والقرارات المنفذة لها وحماية القوى العاملة الوطنية ورعايتها والعمل على توفير المقومات لتنمية مهاراتها وقدراتها. وتطبيق ومتابعة ومراقبة تنفيذ قانون ولوائح العمل وتوفير الرعاية العمالية بالتنسيق مع الجهات المختصة. ودراسة احتياجات القطاع الخاص من القوى العاملة الوافدة ووضع الضوابط لترشيد استقدامها، وإصدار التراخيص الخاصة بها وفقاً للوائح والقرارات المنظمة لذلك. والعمل على توفير التدريب المهني والتعليم التقني وتطويره والتوسع في البرامج والتخصصات التعليمية والتدريبية وربطها باحتياجات سوق العمل. وتطوير المناهج التدريبية وفقاً للمعايير والمستويات المهنية المعتمدة ومنح المؤهلات وتشجيع التدريب على رأس العمل ومتابعة الخريجين للاستفادة من فرص العمل المتاحة. والإسهام في الجهد الوطني لتوفير برامج للتوجيه والإرشاد المهني والتوعية بقيمة العمل وسلوكياته، وتشجيع وتنمية روح المبادرات الفردية لدى المواطن. تنفيذ ومتابعة جميع البرامج الخاصة بتشغيل القوى العاملة الوطنية وتقييم أدائها بالتعاون مع جهات الاختصاص ذات العلاقة. وإعداد الخطط لتطوير أساليب العمل والارتقاء بمستوى الأداء الوظيفي للعاملين وتنمية الموارد البشرية بالوزارة».

نظام متكامل لمعلومات سوق العمل

وأضاف: «مهمات الوزارة تنصب على بناء نظام متكامل لمعلومات سوق العمل لغايات تنمية الموارد البشرية في السلطنة واستخدامها الاستخدام الأمثل. ودراسة الاحتياجات الفعلية من القوى العاملة الوافدة في سوق العمل ووضع الضوابط والمعايير اللازمة لتقنين استقدامها. وتطبيق نسب التعمين في مؤسسات القطاع الخاص، وذلك من خلال إحلال القوى العاملة الوطنية المؤهلة محل القوى العاملة الوافدة. وتطوير المناهج التدريبية وفقاً للمعايير والمستويات المهنية المعتمدة ومنح المؤهلات وتشجيع التدريب على رأس العمل ومتابعة الخريجين للاستفادة من فرص العمل المتاحة بسوق العمل.

Isso-9.indd 22 12/30/15 10:09 PM

الكلباني: مسودة استراتيجية المرأة العمانية تهدف إلى تمكينها في مختلف المجالات

قال وزير التنمية الاجتماعية العماني، الشيخ محمد بن سعيد الكلباني، إن مسودة استراتيجية المرأة العمانية حوت الكثير من الأهداف التي من أبرزها تمكين المرأة العمانية في مختلف المجالات، والارتقاء بها في جميع المناصب بمختلف المؤسسات، سواء الخاصة أو المدنية أو الأهلية، مؤكداً أن الوزارة ستقوم بتضمين هذه الاستراتيجية ضمن استراتيجية العمل الاجتماعي، التي تتزامن مع عمل خطة متخصصة للمرأة العمانية.

جاء ذلك خلال حلقة عمل لمناقشة «مسودة التقرير الجامع لتقريري السلطنة الثاني والثالث، والاجتماع الثالث للجنة متابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة»، والتي نظمتها وزارة التنمية الاجتماعية تحت رعاية وزير التنمية الاجتماعية ورئيس لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبحضور عدد من المكرمين أعضاء مجلس الدولة وأصحاب السعادة أعضاء مجلس الشورى وأعضاء لجنة متابعة تنفيذ الاتفاقية.

معالي وزير التنمية الاجتماعية في افتتاح حلقة العمل

انجازات المرأة العمانية

وأوضح الكلباني، خلال كلمته الترحيبية، أن هذه الفعالية تأتي متزامنة مع الاحتفالية بيوم المرأة العمانية الذي يصادف ١٧ من أكتوبر في كل عام، مشيراً إلى أن التقرير الأول الذي تمت مناقشته في العام ٢٠١١ كان له الأثر الطيب على المستويين المحلي والدولي، وتأتي مناقشة التقريرين الثاني والثالث لوضع اللمسات الأخيرة للتقرير الذي سيتم إرساله إلى المنظمة الدولية، والذي يعكس الكثير من الإنجازات التي تحققت للمرأة العمانية على أرض السلطنة، كما أنه يقدم نظرة مستقبلية لاحتياجات المرأة العمانية وأطروحاتها في المستقبل.

وأكد أن الوزارة لا تألو جهداً في بذل أقصى الجهود فيما يتعلق بهذا القطاع، مشيراً إلى أن اللجنة الوطنية ستضع الأهداف التي تساعد الوزارة في نقل الصورة إلى الجهات المختصة بهدف الرقي والتطور لكل عماني، وتزود التقرير الدولي بما يعكس الواقع المعاش في المجتمع العماني.

وافتتحت مديرة دائرة شؤون المرأة وعضو ومقرر اللجنة، جميلة بنت سالم جداد، الحلقة النقاشية بكلمة الوزارة التي أكدت فيها أن الوزارة لم تدخر جهداً منذ انضمام السلطنة لهذه الاتفاقية في العام ٢٠٠٥ بالمرسوم السلطاني (٢٠٠٥/٤٢)، حيث شكلت لجنة معنية بمتابعة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، وبموجب المادة (١٨) من هذه الاتفاقية يتطلب من الدول الأطراف أن تقدم تقارير عن التقدم المحرز في تفعيل أحكام هذه الاتفاقية، بحيث يقدم التقرير الأولي بعد سنة من الانضمام أو المصادقة والتقارير الدورية تقدم كل أربع سنوات، وعلى ضوء ذلك قدمت السلطنة تقريرها الأولي في العام ٢٠٠٩ وناقشته في الرابع من أكتوبر من العام ٢٠١١، ولقي التقرير إشادة أممية بما تحقق للمرأة من إنجازات.

اهتمام بأوضاع المرأة العمانية

وقدمت مديرة دائرة شؤون المرأة عرضاً لمحتوى التقرير الجامع للتقريرين الثاني والثالث وآليات إعداده، حيث يشتمل على (٢٠٦) فقرات، مقسمة على المقدمة وتتكون من (١٥) فقرة ركزت على أن الاهتمام بأوضاع المرأة العمانية يعد أمراً أساسياً، وأن الاتفاقية أصبحت جزءاً من التشريعات الوطنية بعد الانضمام إليها، وذلك بموجب أحكام النظام الأساسي للدولة، إضافة إلى الوثيقة الأساسية المشتركة التي قدمتها السلطنة في ٢٥ أكتوبر ٢٠١٣ التي تناولت الإطار العام لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، بجانب الإنجازات التي تحققت لصالح حقوق المرأة، كما استعرضت أهم المعلومات المتعلقة بعدم التمييز والمساواة ووسائل الانتصاف الفعالة، باعتبارها أسس السياسة العامة للدولة. كما تشير مقدمة التقرير إلى عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها السلطنة من العام ٢٠١١، والتحفظات التي أوردتها السلطنة على الاتفاقية، بجانب ردود السلطنة على قائمة القضايا التي طرحتها اللجنة قبل مناقشة التقرير.

جهود لتمكين المرأة

وأشار التقرير إلى ضرورة تعميم الملاحظات الختامية للجنة على التقرير الأولي، على الجهات الحكومية من خلال مجلس الوزراء، ومجلسي الدولة والشورى (مجلس عمان) والهيئات القضائية، وكذلك على المنظمات والجمعيات الأهلية.

وتضيف جميلة جداد: إن التقرير يحتوي على جزء متابعة تنفيذ مواد الاتفاقية، وخاتمة تؤكد على أن السلطنة تبذل أقصى الجهود من أجل تمكين المرأة ومناهضة جميع أشكال التمييز ضدها، منطلقة في ذلك من النظام الأساسي للدولة ومن الرؤية الحكيمة لقائد البلاد المفدى الذي يؤكد دائماً أن المرأة شريك أساسي في التنمية، وأن التنمية لا تقوم إلا باكتمال ركنيها وهما الرجل والمرأة.

Isso-9.indd 23 12/30/15 10:09 PM

في كلمة أمام منظمة العمل الدولية.. وزير العمل:

قطر أوفت بالتزاماتها تجاه العمال الوافدين

أكد وزير العمل والشؤون الاجتماعية، الدكتور عبدالله بن صالح الخليفي، التزام دولة قطر بتقديم التقارير الدورية بخصوص الاتفاقيات المصادق عليها وغير المصادق في المواعيد المحددة، ومن ضمنها التقارير حول اتفاقية العمل الجبري (٢٩) واتفاقية تفتيش العمل (٨١) والتي هي موضوع الشكوى المرفوعة ضد دولة قطر بزعم عدم الالتزام بتطبيق هذه الاتفاقيات، وذلك وفقاً لطلب اللجنة المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات ومتابعة ما توصلت إليه اللجنة رفيعة المستوى التي زارت دولة قطر في فبراير ٢٠١٥.

وقال الخليفي، في كلمة دولة قطر التي ألقاها في اجتماع مجلس إدارة منظمة العمل الدولية المنعقد حديثاً بجنيف «إن كل الملاحظات التي وردت في الشكوى قد تعاملت معها دولة قطر بجدية مطلقة»، مشدداً على أن التطورات الاقتصادية الكبيرة التي تشهدها الدولة قد خلقت مجموعة من التحديات التي تسعى الدولة لتجاوزها، وأبرزها ارتفاع أعداد العمال الوافدين الذين وصلت نسبتهم إلى ما يقارب ٨٥ في المئة من عدد السكان، يأتون من أكثر من ١٣٠ دولة في فترة زمنية قصيرة.

اجراءات وقرارات

وأضاف سعادته «إن هذه النسبة المرتفعة من العمالة الوافدة، رافقها أحياناً بعض القضايا الفردية التي لا ننكرها ونقر بوجودها، ولكننا لا نقبل بها ونتعامل معها بكل حزم، ومصممون على اقتلاعها من جذورها، لذلك اتخذت حكومة دولة قطر مجموعة كبيرة من الإجراءات والقرارات، أبرزها صدور القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام قانون العمل رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٤، وذلك ضمن حزمة التشريعات المطلوبة لإطلاق برنامج حماية الأجور للعاملين الخاضعين لأحكام قانون العمل، بالتعاون بين الوزارات ومصرف قطر المركزي، وبمشاركة كاملة من القطاع الخاص ممثلاً بغرفة تجارة وصناعة قطر».

وأكد وزير العمل أن الوزارة انتهت من وضع الخطوات العملية كافة لبناء نظام حماية الأجور بالتعاون مع مصرف قطر المركزي، وتقوم إدارة تفتيش العمل بالوزارة بمهمة مراقبة النظام عن طريق قسم حماية الأجور الذي تم إنشاؤه بموجب قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم (١٩) لسنة ٢٠١٤.

وأشار سعادته إلى صدور قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم (٤) لسنة ٢٠١٥ بضوابط نظام حماية أجور العمال الخاضعين لقانون العمل وبدء العمل به اعتباراً من ٢ نوفمبر ٢٠١٥، والذي يلزم أصحاب العمل بسداد أجور العاملين لديهم عن طريق التحويلات إلى المؤسسات المالية بالدولة، خلال سبعة أيام من تاريخ استحقاقها، وفي حال تأخر صاحب العمل عن تحويل الأجور لمدة شهر من تاريخ استحقاقها، يجوز بقرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية اتخاذ الإجراءات الإدارية على كل مخالف لأحكام هذا القرار والتي تتمثل في وقف منح أية تصاريح عمل جديدة للمنشأة ووقف جميع المعاملات الخاصة بصاحب العمل لدى الوزارة.

حملة توعوية

ونوه سعادة وزير العمل والشؤون الاجتماعية بإطلاق حملة توعوية موسعة شملت المنشآت الخاضعة لقانون العمل والمشمولة بنظام حماية الأجور، من خلال الجرائد اليومية ووسائل التواصل الاجتماعي والرسائل الإلكترونية، وعقد الندوات التعريفية، واللقاءات المباشرة مع أصحاب العمل وممثليهم، وتوعيتهم بأهمية المحافظة على حقوق العمال، ودور برنامج حماية الأجور في تسهيل ذلك، مبيناً أنه نتيجة لهذه الحملة التوعوية فقد تجاوز عدد المنشآت وأصحاب العمل المشتركين في نظام حماية الأجور الذين يقومون بتحويل رواتب وأجور العاملين لديهم ١١٥٠٠ منشأة وصاحب عمل بعدد عمال تجاوز ٦٠٠ ألف عامل. وأضاف سعادته أن الوزارة قامت بتدريب المفتشين محلياً وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية

د. الخليفي: تعاون كبير «للخاص» في تنفيذ سياسة التق

كشف وزير العمل والشؤون الاجتماعية القطري، الدكتور عبدالله بن صالح الخليفي، عن تمكن الوزارة من تنفيذ ٥٠٪ من خطط استراتيجية التنمية الوطنية منذ بداية العام ٢٠١٥.

وثمّن سعادته، خلال افتتاح الدكتور الخليفي اليوم المهني الذي نظمته الوزارة بالتعاون مع بنك الخليج التجاري (الخليجي)، مساندة القطاع الخاص لبرامج ومشاريع الوزارة، ودعم مسيرتها في تنفيذ الخطط التي تنصب في تحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، وتطبيق استراتيجية التنمية الوطنية.

وأشار إلى أن تعاون القطاع الخاص في تنفيذ سياسة التقطير، وتحقيق معدلات عالية في هذا الجانب، تؤكد رغبته الجادة في تنفيذ هذه السياسة الوطنية، وسعيه بخطط حثيثة في دعم الاقتصاد الوطني، بموارده البشرية وتدريب وتأهيل القطريين، لافتاً إلى التعاون الكبير من البنك الخليجي في برامج الوزارة.

وأكد أن الوزارة تسعى للقيام بدور تكاملي مع مؤسسات القطاع الخاص لدفع العمل في مجال توظيف الشباب من الجنسين المسجلين في قوائم الوزارة. وأشاد وزير العمل والشؤون الاجتماعية بحماس ومشاركة نخبة من الشباب والشابات من الراغبين في الالتحاق بالبنك الخليجي، متمنياً لهم التوفيق. وقال إن الوزارة على أتم الاستعداد لأن يكون لها قنوات مفتوحة دون اللجوء إلى الإجراءات الرسمية لتسهيل المعوقات كافة، مضيفاً «في نهاية المطاف، جميعنا نسعى إلى تحقيق الأهداف الطموحة لدولة قطر».

وأكد أن الأيام المهنية المفتوحة تعتبر من أهم البرامج التي تنفذها الوزارة، والتي يتطلع لها

lsso-9.indd 24 12/30/15 10:09 PM

والدولية وزيادة عددهم إلى ٣٠٠ مفتش، وأن الوزارة تسعى للوصول بهذا العدد إلى ٤٠٠ مفتش مع نهاية ٢٠١٦ وتزويدهم بأجهزة إلكترونية كافية تساهم في تقليل الزمن والجهد اللازمين لإتمام عملية التفتيش، إضافة إلى إطلاق عدد من أجهزة الخدمة الذاتية التي تمكن العامل أن يتقدم بشكواه عن طريقها، بأي من اللغات الرئيسية للعمال الوافدين.

تطبيق صارم للقانون

ولفت الخليفي إلى أنه تم فصل عمليات تفتيش العمل عن عمليات التفتيش على الصحة والسلامة المهنيتين، والتطبيق الدقيق والصارم لأحكام القانون المتعلقة بحظر حجز جوازات السفر، منوهاً بالتعامل مع البلدان المرسلة للعمالة وتوقيع اتفاقيات ثنائية معها، تجاوز عددها خمساً وثلاثين اتفاقية، لتنظيم العلاقة وللتأكد من عدم تحميل العمال نفقات الاستقدام والتأكد من أن العقود التي يتم توقيعها في بلدان الإرسال لا يجري تعديلها بعد الوصول إلى دولة قطر، إضافة إلى تسهيل لجوء العمالة الوافدة إلى القضاء مع توفير المساعدة في الترجمة.

ونوه سعادته بصدور القانون الجديد رقم ٢١ لسنة ٢٠١٥ الذي ينظم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم والذي يلغي القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٩، نظام الكفالة، مبيناً أن القانون الجديد يتيح للعامل تغيير مكان عمله عند انتهاء عقده، ويلغي تأشيرة الخروج بحيث يمكن للعامل الوافد مغادرة الدولة من دون الحاجة لإذن مسبق من صاحب العمل.

وقال الخليفي إن دولة قطر تلتزم بتنفيذ أحكام جميع اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صادقت عليها دولة قطر، وتقديم التقارير الدولية بشأنها، وتقديم التقارير الدورية عن الاتفاقيات التي لم تصادق عليها والإجراءات التي اتخذتها حكومة دولة قطر، وإغلاق البيان الاحتجاجي بزعم التمييز في الاستخدام ضد شركة الخطوط الجوية القطرية، لهي أدلة واضحة وقاطعة على أن دولة قطر توفي بوعودها. وأوضح أن «حكومة دولة قطر تعمل مع أطراف الإنتاج، أصحاب عمل وعمال بكل جد لتحقيق ما أمر به حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى «حفظه الله»، بأن نقدم أفضل ما يمكن للعمال الضيوف الذين يساهمون في بناء دولة قطر، وفي الوقت ذاته نؤكد على أن لنا خصوصيتنا التي نرى ضرورة المحافظة عليها».

قطر أوفت

وأكد سعادته أن حكومة قطر قد أوفت بكل التزاماتها، وبالتالي فإن الادعاءات الواردة في الشكوى المقدمة من عدد من أعضاء فريق العمال في الدورة ١٠٣ لمؤتمر العمل الدولي في العام ٢٠١٤ لم تعد مبررة أو قائمة، وتتطلع حكومة دولة قطر إلى مجلس الإدارة لإغلاق الشكوى لعدم وجود سبب للإبقاء عليها، مشدداً على أن دولة قطر ستواصل بذل كل الجهود لاستكمال كل ما بدأت في تنفيذه.

وقال سعادة وزير العمل والشؤون الاجتماعية، في ختام كلمته «إننا نتطلع إلى دعمكم ونطمح في بدء التعاون معكم في تقديم الدعم الفني البناء الذي سيساعد دولة قطر في الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها تجاه العمال الوافدين، من أجل الوصول إلى أفضل وضع يمكننا معه جعل بيئة العمل في قطر بيئة عمل صحية وآمنة لكل الذين يساهمون في عملية البناء».

لتقطير

بشغف كبير، والتي تؤكد أن القطاع الخاص والحكومي يمثلان ذراعي الاقتصاد الوطني، معرباً في ختام كلمته عن تطلعه لرؤية النتائج المثمرة لهذا الجهد. ونيابة عن مجلس إدارة البنك الخليجي، أكد الرئيس التنفيذي للبنك الخليجي، فهد آل خليفة، أن البنك يسعى لتحقيق الواجب الوطني من خلال السير في هذا الاتجاه تماشياً مع رؤية قطر الوطنية، ومع استراتيجية البنك، وتوصيات مجلس الإدارة على برئاسة سعادة الشيخ حمد بن فيصل آل ثاني، وإدارة البنك.

وأعرب عن فخره بأن جميع مديري أفرع بنك الخليجي من شباب وشابات هذا الوطن، لافتاً إلى أن هذه الكفاءات عمل البنك على استقطابها وتأهيلها وتدريبها، إلى أن استطاعت أن تحتل مناصب جيدة وأسهمت بشكل فاعل في دعم مسيرة البنك.

وأشار إلى أنه سيتم اختيار المرشحين وتوظيفهم لشغل مراكز عدة في مختلف القطاعات في البنك، وذلك في إطار التزام الخليجي بسياسة التقطير وجذبه للكفاءات المحلية.

lsso-9.indd 25 12/30/15 10:09 PM

قانون المسنين الجديد يصدر قريباً.. الصبيح:

تعاون مع الدول العربية لتحقيق التنمية المستدامة

كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية الكويتية، هند الصبيح، عن قرب إقرار قانون المسنين الجديد وصدوره قريباً، متوقعة إقرار المزيد من القوانين الجديدة في مجالات الشؤون الاجتماعية خلال الفترة المقبلة.

وقالت الصبيح: «إن الكويت تعتبر من الدول التي تهتم بشؤون الأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، حيث صدرت في الكويت الكثير من التشريعات والقوانين التي تهتم بهذه الفئات وتقدم لها الرعاية المطلوبة، وهناك قانون جديد للمسنين نتوقع أن يصدر خلال شهرين، ولدينا قوانين أخرى في مختلف المجالات».

وأضافت أن «الكويت، وفي إطار الاستراتيجية الموحدة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قد عقدت اجتماعات جانبية عدة للتشاور مع إخواننا في دول الخليج للتعاون في تصدير هذه القوانين المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال والمسنين، وفي مجالات الشؤون الاجتماعية كافة، حيث إن بيئتنا الخليجية واحدة وهناك تشابه وتقارب في كثير من العادات والتقاليد، وأيضاً لنا مشاركات عديدة في الأنشطة المختلفة في هذه الاجتماعات والفعاليات الأخرى ليس فقط في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة، وإنما في جميع مجالات الشؤون الاجتماعية والتنموية».

بالتعاون بين برنامج إعادة الهيكلة وإدارة تنمية العمالة الوطنية

الموسى: إجراءات جديدة لمتابعة التوظيف الوهمي

كشف نائب المدير العام لقطاع الاستقدام والاستخدام في الهيئة العامة للقوى العاملة في الكويت، أحمد الموسى، عن وجود إجراءات جديدة لمتابعة التوظيف الوهمي، لافتاً إلى أنه «يمكن في المستقبل إعادة النظر في بعض القرارات التي تترتب عليها إجراءات باستبدال بعض تلك الإجراءات برسوم، خصوصاً أن البلد متجه نحو فرض بعض الرسوم على الخدمات».

وقال إن «عملية متابعة التوظيف الوهمي تتم بالتعاون بين برنامج إعادة الهيكلة وإدارة تنمية العمالة الوطنية، والهيئة تقوم بعملية تفتيش على المنشآت للتأكد من وجود عمالة وطنية تعمل في وظائف فعلية.

وأوضح الموسى أن تعديل الهيئة للقرار الخاص بتحديد زيادة الـ «٥٠ ديناراً» السنوية للعمالة في القطاع الخاص ليقتصر على العمالة التي تتقاضى رواتب أقل من ٦٠٠ دينار، جاء بعد أن «وجدت ثغرات في قرار تحديد الزيادة بـ٥٠ ديناراً سنوية لا تتماشى مع طبيعة عمل بعض المؤسسات الكبيرة التي تضم عمالة متخصصة ومهنية ذات كفاءة»، مضيفاً أن «عملية التدقيق ستنحصر من الآن على

من رواتبهم أقل من ٦٠٠ دينار؛ لضمان عدم وجود ارتفاعات غير مدروسة أو منطقية في الرواتب، وأن تكون الزيادات بهدف الحصول على بعض المميزات مثل الحصول على رخصة القيادة».

وبخصوص وجود قرارات أخرى يمكن أن تخضع للمراجعة والتعديل، جدد الموسى تأكيده أن «الهيئة لديها كل الاستعداد لمراجعة وتعديل أي قرار تبين وجود ثغرات وإشكالات أثناء تطبيقه»، لافتاً إلى انه «يمكن في المستقبل إعادة النظر في بعض القرارات التي تترتب عليها إجراءات أخرى من خلال استبدال بعض الإجراءات برسوم، وخصوصاً أن البلد متجه نحو فرض بعض الرسوم على الخدمات لتخفيف الضغط والجهد عن كاهل المراجعين والهيئة، وأيضاً لتستفيد الدولة في الوقت نفسه».

وتابع: «نحن نسعى دائماً إلى تطوير عمل الهيئة من أجل تسهيل الإجراءات على المراجعين، وعلى هذا الأساس يتم حالياً حصر عدد المراجعين في مبنى الهيئة الرئيسي الذي يشهد بشكل يومي ازدحاماً كبيراً لمعرفة أسباب عدم إنهاء معاملاتهم في الإدارات التابعة للهيئة في المحافظات الست، وأيضاً معرفة الأقسام والإدارات التي ذهب إليها المراجع، لأن هناك بعض الموظفين ورؤساء الأقسام في تلك الإدارات يحثون المراجعين على الذهاب إلى مبنى الهيئة الرئيس لتخليص معاملاتهم، وستتم محاسبة كل من لم يقم بعمله على أكمل وجه».

Isso-9.indd 26 12/30/15 10:09 PM

«العمل العربية»: تطوير التشريعات لتعزيز الرعاية اللازمة للأحداث

تحتفي دول العالم باليوم العالمي للطفل يوم ٢٠ نوفمبر من كل عام بناء على توصية من الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ ليكون يوماً للتآخي والتفاهم بين أطفال العالم، وللعمل من أجل مكافحة حالات العنف ضد الأطفال واستغلالهم في الكثير من الأعمال الشاقة التي تفوق طاقتهم. كما يهدف هذا اليوم إلى حث الحكومات على سنّ قوانين وأنظمة لحماية حق الطفولة والتبصير بما يعاني منه الأطفال في بعض دول العالم من أشكال العنف المتعددة. هذا وقد أكدت الاتفاقات والمواثيق الدولية التي تهتم بحماية فئات معينة من المجتمعات كالمرأة والمهاجرين والأطفال على حق الطفل في الحماية من الاستغلال الاقتصادي وحاجته إلى رعاية خاصة وحماية متميزة.

وإزاء هذه الأوضاع التي تعصف بعالم الطفل، فإن منظمة العمل العربية بما يتوافر لها من شراكة متميزة مع الشركاء الاجتماعيين وأطراف الإنتاج في الدول العربية فإنها تسعى على نحو دائم لتطوير التشريعات التي تعمل على توفير الرعاية اللازمة للأحداث، الذين أجبرتهم ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية على العمل، كما تحرص على حمايتهم من الأضرار المحتملة التي تؤثر على نموهم الروحي والجسمي والذهني والنفسي والاجتماعي وكذلك المعرفي.

وتأكيداً على أهمية حماية الطفل والاعتراف بحقوقه الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، التي تكفل ظروفاً حياتية مناسبة لخيره وخير المجتمع، فإن منظمة العمل العربية تخاطب الضمير الإنساني العالمي وتطالب المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الأشخاص الذين تعرضوا للهجرة والتشريد القسري في الآونة الأخيرة – أكثر من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية – والذي يقارب نصفهم من الأطفال الفارين من الاضطهاد والإرهاب والعنف والانتهاكات، وتشدد في هذا السياق على ما يتعرض له الطفل الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة من عنف وترويع وقتل وتشريد على يد الآلة العسكرية الإسرائيلية.

وتؤكد أيضاً على دعمها لجهود الدول العربية كافة لتحقيق أهدافها المنشودة في الحد من سياسات عمالة الأطفال العرب، حتى يأتي اليوم الذي نحتفل فيه باليوم العالمي للطفل وهم يحيون حياة هادئة مطمئنة ويتمتعون بالأمن والاستقرار، وسبل العيش الكريم، وقادرون على تحقيق أحلامهم وآمال أوطانهم.

بروفايل: الدكتور أحمد بن فهد الفهيد

تولى السعودي الدكتور أحمد بن فهد الفهيد، قبل أن يُعيَّن محافظاً للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالمرتبة الممتازة بأمر ملكي صدر حديثاً، وكالة وزارة العمل للشؤون العمالية الدولية، وبرع خلال سنوات عمله التي امتدت من منتصف ٢٠١٢، وحتى نهاية ٢٠١٥، في عقد أكثر من ٢٠ اتفاقية ومذكرة تفاهم دولية ثنائية بين المملكة العربية السعودية وعدد من الدول الآسيوية والإفريقية لتوريد العمالة للشركات والمنازل، كان آخر توقيع اتفاقية مع أوغندا، وسبقها عدد كبير من الاتفاقيات مع الجانب الفلبيني والباكستاني والهندي والفيتنامي وغيرها من الدول المعروفة بالعمالة الماهرة، إضافة إلى تمثيله المملكة في عدد من اجتماعات المجتمع الدولي.

ويعتبر أحمد الفهيد تنفيذياً مؤهلاً من ذوي الخبرة العالية في مجالات العمل الاستراتيجية والتشغيلية، ويمتلك عدداً من المهارات الإدارية والقدرة التنظيمية للقيام بالمهام المتعددة والعاجلة مع تحديد القضايا والحلول واتخاذ القرارات الفعالة. وقد عمل الفهيد أخيراً بدور أساسي في تحقيق تحسينات كبيرة في جودة العمل الذي يتولاه من خلال إنشاء وكالة للشؤون الدولية في وزارة العمل وإعادة الهيكلة، وبناء الكوادر الفنية والأنظمة المطلوبة.

ترأس الفهيد خلال فترة عمله، التي لم تتجاوز ثلاث سنوات وخمسة أشهر، وفد المملكة العربية السعودية الفني لاجتماعات منظمة العمل الدولية للأعوام ٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥ على التوالي، كما ترأس وفد المملكة الفني لاجتماعات مجموعة التوظيف في مجموعة دول العشرين في روسيا وأستراليا وتركيا، وعمل على التفاوض وتوقيع أكثر من ٢٠ اتفاقية ومذكرة تفاهم دولية.

lsso-9.indd 27 12/30/15 10:09 PM

A Request for Building Integrated Protection Systems to Diminish Child Labor.

The Arab Labor Organization in cooperation with the Arab Council for Childhood and Development, and the Arab Gulf Program for Development «AGFUND» have concluded their regional workshop titled "Child Labor Reduction Policies" which continued over two days in Sharm El-Sheikh.

In their recommendations, the participants stressed that based on the general values, principles, and objectives of the United Nations Convention on the Rights of the Child and the optional rights thereto, that all the Arab countries need to ratify the Arab Treaties regarding the minimization of child labor and protection from works of abusive nature.

In addition, the participants called on the Arab Countries to build integrated protection systems for children, including child workers by implementing mandatory measures derived from a consolidated human rights-based approach. Furthermore, the participants requested the support to conduct scientific research to record and study this phenomenon, in hopes to find effective solutions in the region.

A Request for Building Integrated Protection Systems to Diminish Child Labor.

The Arab Labor Organization in cooperation with the Arab Council for Childhood and Development, and the Arab Gulf Program for Development «AGFUND» have concluded their regional workshop titled "Child Labor Reduction Policies" which continued over two days in Sharm El-Sheikh.

In their recommendations, the participants stressed that based on the general values, principles, and objectives of the United Nations Convention on the Rights of the Child and the optional rights thereto, that all the Arab countries need to ratify the Arab Treaties regarding the minimization of child labor and protection from works of abusive nature.

In addition, the participants called on the Arab Countries to build integrated protection systems for children, including child workers by implementing mandatory measures derived from a consolidated human rights-based approach. Furthermore, the participants requested the support to conduct scientific research to record and study this phenomenon, in hopes to find effective solutions in the region.

The GCC is a Major Labor Player in the World

Mr. Ali Faisal Al Siddiqi, legal researcher at the Department of labor affairs, and the Acting Director, presented a paper titled «The Economic Impact of Migrant Workers on Their Countries» in a workshop on foreign labor in the GCC countries. The workshop was organized by General Secretariat of the Gulf Cooperation Council in Riyadh during the 24 to 25 November 2015.

Additionally, Al Siddiqi pointed out that «The GCC Countries play a major role in the issue of labor both on regional and universal levels, and it is an indispensable asset which maintains critical global rates,» referring to the monetary value received by the countries where workers come from. He further said «We should recognize the role played by the GCC countries to achieve a great economic development of the countries where workers come from, through financial transactions and investments made by immigrants who send money back to their homelands.

The Executive Bureau Attends The International Labor Organization Meetings

An esteemed Delegation from the Executive Bureau of the Ministers of Labor and the Ministry for Social Affairs in the Gulf Cooperation Council had attended the ILO council meetings in Geneva, Switzerland, during the month of November 2015. The current session addressed a range of important issues affecting the legal, technical, administrative and financial aspects related to achieving the objectives of the ILO in employment and vocational training, social protection, social dialogue and the consolidation of international labor standards in the member countries.

Regarding these topics, Mr. Aqeel Al-Jassem met with the director general of the International Labor Organization Mr. J. Ryder discussing the keenness of the GCC countries to develop and improve work environments despite the long time these changes need to be fully implemented. In addition, Al Jassim had also met with Chairman of the Permanent Mission of the Kingdom of Bahrain at the European headquarters of the United Nations in Geneva, Dr. Yusuf Abdulkarim Bucheery, who affirmed in his speech that all the GCC Countries are committed to the international labor conventions.

Improving Social Policies in the Arab Countries is a Shared Responsibility Between Governments and Civil Social Organizations.

The Ministry of Social Affairs in collaboration with the General Secretariat of the League of Arab States has concluded its seminar titled «Prospective Strategic Planning of the Social Policies in the Arab Countries» on the 10th and 11th of Feb 2015.

Moreover, Dr. Saleh Algaddoura, Director of the Department of Social Affairs from the Executive Bureau of the Council of Ministers for Social Affairs in the Gulf Cooperation Council has participated in the seminar along with Professor Mahmoud Bucheery an expert in management.

The participants in the seminar stressed that the event provided an opportunity to the representatives from the Arab countries to exchange their experiences and learn from each other. A reminder that the Ministry of Social Affairs initiated reforms in the Social Protection System to ensure a decent living for all Tunisians.

In the end, the participants pointed out that the development of the Social Policies in the Arab Countries is a shared responsibility, as the region shares the same fate and challenges.

The Executive Bureau Congratulates Al Zayani for His Second Term as Secretary-General in the GCC

Mr. Aqeel Al Jassim, Director General of the Executive Bureau, congratulated his highness Dr. Abdullatif Rashid Al Zayani for being assigned for his second term of three years as a Secretary General in the GCC.

It was stated in the closing remark after the conclusion of the thirty sixth session to their Majesties and Highnesses the leaders of the Gulf Cooperation Council (GCC) in Riyadh, that Dr. Al Zayani is to be reassigned for the coming three years term starting from April 2017, the statement elaborated that the reassignment decision came as a direct result for the extraordinary efforts and brilliant work executed by Al Zayani in the GCC region.

Isso-9.indd 29 12/30/15 10:09 PM

Al Khalaifi at the opening of the 32nd session of the Council of Ministers of Labor

Ongoing Efforts for the Development and Activation of Joint Work and Integration Mechanisms Between Member States

His Excellency Dr. Abdullah Bin Saleh Al Khalaifi, the minister of labor and social affairs of Qatar, said at the opening ceremony of the 32nd session of the Council of Ministers of Labor in the GCC that: "The State of Qatar, the host of this session, emphasizes the importance of the role that the Council has played in the consolidation of joint work between the GCC countries" adding that " the Ministers of Labor are in a continuous pursuit of solutions to improve and activate mechanisms of collaboration between the member states in order to face the current economic challenges both on a regional and a global level."

At the end of the opening ceremony a number of outstanding companies and institutions were praised for their exceptional work, under the patronage of His Excellency Sheikh Abdullah Bin Nasser Bin Khalifa Al-Thani, the Prime Minister and Minister of Interior.

belonging and identity and citizenship most pressing topics

HE Dr. Abdullah Bin Saleh Al Khulaifi, Minister of Labour and Social Affairs, Chairman of the current session of the Council, in his opening speech to the work of thirty-second session of the Council of Ministers for Social Affairs of the Gulf Cooperation Council (GCC) meeting, that the continuous striving of the Council came with positive results reflected on the Gulf societies conditions and its various components. "We have sought and we continue to steadily and continuously to modernize social legislation and review in order to promote social development and the creation of a more just and taking into account the societal environment vulnerable and marginalized segments and in need of assistance through the empowerment on the one hand and to provide protection and improve the quality of services provided to them the requirements of the other."

His Excellency added that the agenda of the meeting is full of important topics that contribute to the reduction of the potential repercussions of the events that revolve around and negative effects and contribute at the same time preserving the gains in the Gulf and protect them from the effects of any threatening cohesion.

He continued, "that the themes of child and family are the focus of our attention what is happening around us should be left to its effects in childhood and in the family and cohesion and values which we turn to him early and we sought together to confront it through the child and the family put on the list of priorities in all Board meetings as does the issue of belonging and identity and citizenship Threads of the most pressing and so they can have a profound effect of long-range and large segments of our societies. "

Isso-9.indd 30 12/30/15 10:09 PM

In its 36th session, the GCC Summit is characterized by being headed by his Highness King Salman bin Abdulaziz Al Saud in Riyadh the capital of K.S.A, for the first time, which is an indicator that this session in particular will emerge with decisions that will push the GCC joint action wheel forward.

Moreover, this summit comes at a very critical time for the GCC Countries, due to the changes witnessed in the region and around the globe. Those changes are of great importance as they have affected the security and economy of the globe, and in return the gulf. However, despite it all, the GCC leadership remained keen on improving the life conditions of the their Citizens.

In that regard, The Supreme Council has in fact accelerated the speed and pace to achieve the resolutions for the ratification of the laws and regulations and agreements adopted by the Council, to ensure the enforcement in a timely manner determined by the Board. The changes are aimed at enabling the citizens take advantage of the complementary steps adopted by the Supreme Council, as the Riyadh summit came to confirm that a strong economy with all its requirements is the engine of growth and sustainability to pave a solid ground for the generations to come.

In the end, the history of the GCC countries is undoubtedly full of achievements and gains given to the Gulf citizens. This as a matter of fact shows the unity and cohesion between the GCC countries, notwithstanding the turbulent economy in the world today.

Arab Social Affairs Ministers Discuss Childhood, Disability and Sustainable Development Issues

In their thirty fifth regular session and the fifth substantive session, the Ministers of Social Affairs discussed a number of issues such as childhood disability and sustainable development in the region. The session was held in Sharm El-Sheikh between 13th and 14th December 2015.

The agenda of the session included many other issues including the Arab Fund for Social Work, as well as the preparations for the Arab summits about the social and economic developments, the phenomenon of begging in the Arab world, and plans to minimize poverty in the Arab society.

In addition the Ministers discussed further topics related to people with disability, women›s rights, and reviewed the Bahraini senior citizens quality of life experience. Moreover, the Executive Bureau of the Ministers of Labor and the Ministry for Social Affairs in the Gulf Cooperation Council coordinated a meeting between the member countries to study further ways of collaboration to promote for unity and consolidation in the Arab region.

Encouraging Unity to Limit Unemployment in the Organization of Islamic Cooperation

The third Organization of Islamic Cooperation›s Ministers of Labor conference was concluded in Jakarta, November 2015. The conference came with recommendations for the member countries to enhance the methods of cooperation in order to reduce the unemployment rates by devising various programs and policies facilitating the immigration processes and improving the vocational capacity of the working force in the Islamic world.

The recommendations that was titled «Jakarta Declaration» included many points of high importance such as, the implementation of the occupational safety and health of workers in their hosting countries, and the promotion to exchange experiences between the member countries.

In conclusion, the conferences stressed the importance for reducing the expenses and risks associated with immigration, yet, called for the improvement and enhancement of the workers› benefits.

lsso-9.indd 31 12/30/15 10:09 PM

Work & Development

Issued by the Executive Bureau of the Council of Ministers of Labour and the Council of Ministers for Social Affairs and the Gulf Cooperation Council for the Arab Gulf States - Jan. 2016 - ISSN: 2210-18000

belonging and identity and citizenship most pressing topics

Encouraging Unity to Limit Unemployment in the Organization of Islamic Cooperation

The Executive Bureau Congratulates Al Zayani for His Second Term as Secretary-General in the GCC

The Executive Bureau Attends The International Labor Organization Meetings

The GCC is a Major Labor Player in the World